International Crisis Group
WORKING TO PREVENT
CONFLICT WORLDWIDE

أي شيء إلاّ السياسة:
وضع المعارضة السياسية السورية

تقرير الشرق الأوسط رقم 146 | تشرين الأول/أكتوبر 2013
ترجمة من الإنجليزية

International Crisis Group
Headquarters
Avenue Louise 149
1050 Brussels, Belgium
Tel: +32 2 502 90 38
Fax: +32 2 502 50 38
brussels@crisisgroup.org

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي i

I. مقدمة: مشتتة أم تعددية 1

II. المجموعات السياسية الرئيسية 2

III. تغذية حلقة مفرغة 5

آ. إرث من القمع 5

ب. سياق "الربيع العربي"..... 7

ج. ديناميكيات العسكرة..... 8

د. حدود الدعم الخارجي 11

1. المعارضة والغرب: لعبة الانتظار 11

2. التنافس الإقليمي..... 14

IV. إساءة اللعب بمجموعة صعبة من الأوراق 15

آ. تنظيم المعادلة الداخلية للمعارضة 15

1. الديناميكيات الإقليمية والأيديولوجية للكتل..... 17

2. تحدي ضم النشطاء على الأرض 18

ب. مسألة الاستراتيجية 19

V. الخلاصة: استعادة الأهمية والصلة بالأحداث..... 22

الملاحق

أ. خارطة سورية 24

ب. حول مجموعة الأزمات الدولية..... 25

ج. تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات منذ عام 2010 26

د. مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية..... 28

الملخص التنفيذي

المعارضة السياسية في سورية، التي تواجَه غالباً بالازدراء بسبب خلافاتها الداخلية أو تُسقَط من الحساب بسبب عدم صلتها بما يحدث في البلاد، هي انعكاس للتناقضات، وحالات سوء الفهم والمصالح الجيوسياسية المتعارضة التي بُنيت عليها. من المؤسف أن هيئاتها السياسية الرئيسية أخفقت في التغلب على نقاط ضعفها البنيوية ولم تتمكن من لعب دور مُبادِر. لكن من المؤسف أيضاً أن حلفاء المعارضة الغربيين والعرب أخفقوا بشكل ملفت في معالجة الطريقة التي أدت بها إشاراتهم المختلطة، وأجنداتهم المختلفة وضعف التنسيق فيما بينهم إلى تقويض نفس الهيكليات التي يسعون ظاهرياً إلى تمكينها. إن إنهاء الحرب بشكل مستدام سيتطلب نشوء معارضة تمثيلية تحظى بالمصداقية؛ ورغم عيوبه ونواقصه، فإن الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية (الائتلاف) هو وحده الذي يمكن أن يتجاوز هذا الاختبار. لكن كي يتمكن من فعل ذلك، ينبغي عليه تعزيز حضوره على الأرض بشكل كبير؛ كما ينبغي على داعمي المعارضة تنسيق مساعداتهم؛ وعلى الجميع أن يطوروا استراتيجية للتعامل مع الظاهرة الجهادية المتنامية.

تكمن جذور المصاعب التي تواجهها المعارضة السياسية، أولاً وقبل كل شيء، في البيئة الداخلية القمعية التي انبثقت منها. وقد كانت النتيجة خليطاً غير متجانس من المنفيين، والمثقفين والمعارضين العلمانيين الذين يفتقرون إلى قاعدة سياسية حقيقية، إضافة إلى الإخوان المسلمين المنفصلين عن قاعدتهم الطبيعية. وهكذا، ليس من المستغرب أنه عندما بدأت الانتفاضة، كان هذا الطيف المتنوع من المجموعات والأفراد يفتقر إلى الصلات بأولئك المتظاهرين في الشوارع، بل إنهم كانوا يفتقرون أيضاً إلى أية خبرة سياسية وإلى الوسائل التي تمكّنهم من تقييم الثقل الشعبي لكل منهم.

عندما منح النشطاء على الأرض خاتم الشرعية للهيئات التي نشأت في المنفى ـ أولاً، في تشرين الأول/أكتوبر 2011، في حالة المجلس الوطني السوري؛ ومن ثم، في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، للائتلاف ـ فإنهم لم يعبّروا بذلك عن وقوفهم وراء قيادة سياسية معينة. في الواقع، فإنهم كانوا ينظرون إلى المعارضة السياسية على أنها التعبير الدبلوماسي عن الانتفاضة، أي أنها هيئة تتمثل وظيفتها الأساسية في حشد الدعم الدولي. وكان هذا الفهم يستند إلى رهان ضمني مفاده أنه مع تصاعد حدة العنف الذي يمارسه النظام، فإن الغرب سيتصرف كما في السابقة الليبية وسيسهم، من خلال العمل العسكري، في إسقاط الرئيس بشار الأسد.

لكن المشكلة كانت في أن منظورهم كان يختلف بشكل صارخ مع منظور الحكومات الغربية المعنية، خصوصاً واشنطن. بالنسبة لإدارة أوباما، فإن مثل ذلك التدخل العسكري المباشر لم يكن مطروحاً بشكل فعلي. بدلاً من ذلك، فإنها كانت تعتقد أن الأولوية تتمثل في أن تتوحد المعارضة وأن تقدم رؤية عريضة وجذابة لمستقبل سورية بعد الأسد. على النقيض من ذلك، فإن المعارضة وجدت أن تلك المهام ـ التي يصعب تحقيقها نظراً لتنوع المعارضة وبُعدها عما يجري على الأرض ـ كانت ذات قيمة فقط في حال ربطها بدرجة أكبر بكثير من الدعم الغربي. انتظرت واشنطن قيام المعارضة بتحسين أدائها؛ في حين كانت المعارضة تنتظر أن تقوم واشنطن بتمكينها. كان كلا الجانبين يتشاطران الهدف المتمثل في سورية دون الأسد، لكن لم يقم أي منهما بتطوير استراتيجية لتحقيق ذلك الهدف وبشكل يأخذ في الاعتبار القيود المفروضة على عمل الطرف الآخر، مما أدى إلى نشوء حلقة من الإحباط وانعدام الثقة قوّضت مصداقية المعارضة السياسية والحكومات الغربية على حد سواء في أعين القواعد الشعبية للانتفاضة.

قد يكون العامل الذي ألحق أكبر الضرر بالمعارضة هو غياب التنسيق بين داعميها الإقليميين، والذي تتجلى تبعاته على المستويين السياسي والعسكري. سياسياً، غذّت المنافسة بين داعميها الأكثر أهمية، السعودية وقطر، الديناميكيات الانقسامية داخل الائتلاف. وقد ثبت أن ذلك أدى إلى حرف الائتلاف عن مهمته الرئيسية بشكل كبير؛ وعند بعض النقاط المفصلية أدى إلى وقف نشاط الائتلاف بشكل كامل.

عسكرياً، كانت المنافسة القطرية ـ السعودية وجهاً واحداً فقط من الأوجه العديدة لفشل عملية التنسيق في المنطقة. وقد ساعد هذا في تهيئة ظروف ملائمة لازدهار المجموعات الأكثر تطرفاً. هيئة الأركان العامة، برئاسة سليم إدريس، لها ممثلين في الائتلاف وتحظى باعتراف الداعمين الخارجيين للمعارضة ـ على الأقل على الورق ـ بوصفها القناة الوحيدة لتقديم الدعم العسكري. لكنها لا تتمتع سوى بنفوذ ضئيل على الأرض، ويسهم في إضعافها ليس فقط غياب الدعم الغربي الحقيقي بل التصوّر واسع الانتشار بأنها لا تستطيع السيطرة على توزيع المال والسلاح على الفصائل المسلحة المختلفة؛ حيث يبدو أن القرارات بهذا الشأن تتخذ في الدوحة والرياض. كما أن المجموعات المسلحة التي تحتاج المال والسلاح لديها خيارات بديلة تتمثل في المغانم التي تكسبها من مستودعات أسلحة النظام؛ والسيطرة في بعض الأحيان على بعض الأصول المربحة مثل المنشآت النفطية والمعابر الحدودية؛ ومبالغ كبيرة يقدمها متبرعون أفراد، بشكل أساسي من منطقة الخليج.

وتزداد الأمور سوءاً. في 24 أيلول/سبتمبر 2013، أصدرت عدة فصائل قوية من فصائل المعارضة المسلحة بياناً ترفض فيه صراحة شرعية الائتلاف. وأتى ذلك بعد شهور من الإحباط الشعبي المتنامي حيال الائتلاف، أسهم فيه جزئياً التصوّر بأنه انصرف بشكل غير متناسب إلى التركيز على الخلافات الداخلية، وكذلك الإحساس بأنه أخفق في مهمته الرئيسية المتمثلة في حشد الدعم الخارجي الحاسم.

ما الذي يمكن فعله؟ لقد كان تشكيل تجمّع سياسي بديل مغرياً على الدوام، لكن من غير المرجح أن يفضي إلى نتائج مختلفة بشكل كبير. لم يحظ الائتلاف في أي وقت من الأوقات بنفوذ كبير على المجموعات المسلحة، وليس ثمة ما يدفع إلى الاعتقاد بأن أي هيئة معارضة أخرى يمكن أن تتغلب على العقبات الجيوسياسية التي واجهها الائتلاف. ينبغي التركيز بدلاً من ذلك على التغيرات الواقعية التي تأخذ في الاعتبار الظروف الراهنة والمتمثلة في أن دول الخليج ستستمر في مساعدة المعارضة المسلحة؛ وأن الفصائل على الأرض ستستمر في القتال؛ وأن الإدارة أمريكية استثمرت على نحو متزايد في العملية السياسية المدعوّة "جنيف 2". ينبغي التركيز بشكل أساسي على ما يلي:

- على الدول الخارجية الداعمة للمعارضة أن تُحسّن التنسيق فيما بينها بشكل جذري، خصوصاً من الناحية العسكرية؛
- ينبغي أن يكون ذلك مصحوباً بجهود تحد من القنوات البديلة للدعم المادي واللوجستي؛
- على دول الخليج بشكل خاص أن تمنع قيام الأفراد بتمويل هذه المجموعات، وعلى تركيا أن تفعل المزيد لوقف تدفق المقاتلين والممولين الأجانب عبر حدودها الجنوبية.
- من أجل تعزيز حضوره على الأرض، على الائتلاف أن يسعى للعب دور مباشر في تقديم الخدمات الأساسية في المناطق التي تسيطر عليها فصائل المعارضة المسلحة، بما في ذلك الغذاء، والتعليم وفرض تطبيق القانون. وهذا يتطلب التعاون بين مجموعات المسلحين الأساسية وغير الجهادية، وهو التعاون الذي ينبغي على الدول الداعمة الرئيسية السعي لضمان تحققه؛
- على الائتلاف وداعميه تطوير استراتيجية فعالة للتعامل مع التهديد الملحّ الذي تشكله المجموعات الجهادية. إضافة إلى تحقيق التقدم في المجالات الثلاثة الآنفة الذكر، فإن هذا يحتم تعزيز مبادرات المجتمع المدني وشبكات النشطاء؛
- رغم تحفظات الائتلاف على عملية جنيف 2، ينبغي عليه أن يضع استراتيجية واقعية حيال ما يظل أفضل أمل في إنهاء الحرب. وينبغي أن يترتب على ذلك، على سبيل المثال، التوصّل إلى إجماع داخلي حول معايير عملية للمفاوضات.

بيروت/دمشق/بروكسل، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2013

مجموعة الأزمات الدولية
تقرير الشرق الأوسط رقم 146 **17 تشرين الأول/أكتوبر 2013**

أي شيء إلاّ السياسة: وضع المعارضة السياسية السورية

I. مقدمة: مشتتة أم تعددية

لقد أصبح من المألوف انتقاد المعارضة بوصفها منقسمة وازدراءها بسبب صراعاتها الداخلية. للإنصاف، فإن مثل تلك التعددية كانت أمراً طبيعياً وحتى محتوماً في ظل الظروف التي ترزح تحتها المعارضة. على مدى أربعة عقود من حكم حافظ الأسد ومن ثم حكم ابنه، وخصوصاً منذ قمع التحركات الإسلامية المعارضة عام 1982، حرم النظام، وبشكل منهجي، منافسيه المحتملين من فرصة التوحد أو تطوير قواعد شعبية داخلية. نتيجة لذلك، فإن مجموعة الشخصيات، والأحزاب والائتلافات التي تشكل المعارضة السياسية اليوم تفتقر ليس فقط إلى الخبرة السياسية العملية، بل أيضاً إلى الوسائل الفعالة التي تمكنها من تحديد ثقلها وشعبيتها النسبية على المستوى المحلي. والأكثر أهمية ربما، فإنه في سياق انتفاضة لا تميزها قواسم أيديولوجية مشتركة ويهيمن عليها أبناء الضواحي والمناطق الريفية الفقيرة، لا تستطيع أي مجموعات سياسية أن تقود الشارع.[1]

تشهد سورية ولادة مشهد سياسي متعدد الأوجه، رغم أنه سيظل منفصلاً بشكل جوهري عن الواقع على الأرض ما لم يتوافر فضاء ملائم للممارسة السياسية الفعلية، وإلى أن يتوافر مثل ذلك الفضاء. في مواجهة نظام لا تزال مكوناته الرئيسية متماسكة نسبياً وقدم له حلفاؤه الخارجيون دعماً دبلوماسياً وعسكرياً غير مشروط، فإن المعارضة تواجه تحديات هامة أخرى: تطوير استراتيجية لتحقيق مطالب انتفاضة شعبية لا مركزية؛ والاستجابة إلى ضغوط متعارضة من حلفائها الغربيين والعرب؛ وتسوية قضاياها الداخلية المتعلقة بالقيادة، والهيكلية وتوازن القوى.

تتكون المعارضة السياسية حالياً من مجموعة من اللاعبين، يتمتع كل منهم بتأثير محدود. إن الافتقار إلى هذه القدرة والفعالية ـ وليس انقسامها الذي يتعرض لأكبر قدر من الانتقاد ـ هو الذي يمثل فشلها الجماعي الرئيسي حتى الآن. بالفعل، ومع تبدد الحيوية التي ميزت الانتفاضة التي طغت عليها السلمية في البداية وبشكل مستمر وسط حرب تدميرية، فإن مختلف مكونات المعارضة أخفقت في اتخاذ مبادرة ذات معنى لتحويل مسار الصراع في اتجاه يخدم مصالحها المشتركة. لقد تبنى معظم قادتها موقفاً سلبياً، بانتظار الحلول المقدمة من الآخرين، سواءً من خلال العمل العسكري الغربي؛ أو أنشطة الجماعات المسلحة؛ أو المناورات الدبلوماسية لواشنطن وموسكو.

في هذه الأثناء فإن التطورات على ساحة المعركة تضع موضع الشك جدوى المعارضة السياسية وصلتها بما يحدث. ثمة مجموعة كبيرة جداً من الفصائل المسلحة التي تتعاون أحياناً وتتنافس أحياناً أخرى وتتصادم مع بعضها بعضاً على نحو متزايد؛ ووسط كل هذا، أظهرت المعارضة السياسية أنها لا تملك أي نفوذ حقيقي على هذه المجموعات. إلا أن تزايد قوة المجموعات المتطرفة، مصحوباً بتصاعد الاقتتال الداخلي بين المجموعات المسلحة، يؤكد رغم ذلك على حقيقة أن أي تسوية ستتطلب ظهور معارضة قادرة على تمثيل مصالح ومطالب طيف واسع من قواعد الانتفاضة.

يتناول هذا التقرير ما إذا كانت المعارضة قادرة على الوصول إلى تلك النقطة، وكيفية وصولها إليها، ومن خلال تلك العملية، يدرس البيئة التاريخية، والاجتماعية والجيوسياسية التي تعمل فيها المعارضة. ويستند التقرير إلى بحث ميداني مكثف داخل وخارج سورية على حد سواء.

---

[1] رياض الشقفة، الأمين العام للإخوان المسلمين السوريين، شرح التحديات التي تواجه المجلس الوطني السوري ـ الذي كان يشكل المظلة السياسية الرئيسية للمعارضة قائلاً: "صحيح أنه يبدو أن المجلس الوطني السوري يتبع الشارع بدلاً من تحديد سياسة ومحاولة توجيه الجماهير. وهذه حصيلة تاريخ سوريا الحديث. على مدى 50 عاماً، كان النشاط السياسي محظوراً". اتصال بمجموعة الأزمات، نيسان/أبريل 2012. كما شكل التوزيع الديموغرافي للانتفاضة تحدياً آخر لمثقفي المعارضة المعتادين أكثر على بيئة دمشق المدنية المتنوعة نسبياً، وكذلك للإخوان المسلمين، الذين تتكون قواعدهم من الطبقة الوسطى الحضرية. انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط/شمال أفريقيا رقم 108، "الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط (4): ثورة الشعب السوري ذات الإيقاع البطئ، 6 تموز/يوليو 2011.

II. المجموعات السياسية الرئيسية

تتكون العناصر الرئيسية للمعارضة السياسية مما يلي:

❑ المجلس الوطني السوري

كان المجلس الوطني السوري، الذي تأسس في تشرين الأول/أكتوبر 2011، التجمع السياسي الأكبر والأكثر نفوذاً حتى تأسيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية (الذي تتم مناقشته أدناه) في أواخر عام 2012. عند تأسيسه، كان المجلس الوطني السوري يضم شخصيات وأحزاب بارزة من جميع أجزاء الطيف السياسي وكان يمكن أن يدّعي، وبمصداقية، بأنه يتمتع بتفويض شعبي من النشطاء على الأرض الذين اعتبروه الممثل السياسي للانتفاضة في التعامل مع المجتمع الدولي.[2] لدى نشوء المجلس، بدا عاملاً محورياً: بالفعل، فقد تزامن مع سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا، ما بعث الآمال بين العديد من أنصار المعارضة بأن المجلس الوطني السوري يمكن أن يلعب دوراً مماثلاً للدور الذي لعبه المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا في دعم التدخل العسكري الغربي.[3]

رغم أن المجلس الوطني السوري لقي الترحيب في البداية من الحكومات الصديقة والنشطاء على حد سواء، فإنه فقد مصداقيته لدى كلا الطرفين في الشهور التالية. وكان ذلك بشكل أساسي بسبب إحجامه عن اتخاذ مواقف واضحة حول المسائل المتعلقة بالمعارضة المسلحة والتدخل العسكري الغربي؛ وفشله في أن يضم إليه شخصيات معارضة علمانية بارزة (خصوصاً أولئك المرتبطين بهيئة التنسيق الوطنية، التي تتم مناقشتها أدناه)؛[4] وتصور واسع الانتشار بأن الإخوان المسلمين كانوا يسيطرون على عملية صنع القرار فيه.[5] في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، ونتيجة ضغوط أمريكية وقطرية، وافق أعضاء المجلس الوطني على جعل منظمتهم عضواً في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية.[6]

❑ الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية

تأسس الائتلاف في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 بعد مبادرة أطلقها المعارض المخضرم رياض سيف في سياق مناورات دبلوماسية أمريكية مكثفة، بهدف توسيع القاعدة السياسية للمعارضة واستعادة مصداقيتها وسط إحباط متنامي في أوساط النشطاء والدوائر الدبلوماسية حيال المجلس الوطني السوري.[7] رغم أن أعضاء المجلس الوطني مُنحوا حوالي ثلث مقاعد الائتلاف البالغة 63 في ذلك الحين، فإن انضمام ممثل عن كل مجلس محلي في كل من محافظات البلاد الأربع عشرة، إضافة إلى انتخاب معاذ الخطيب ـ وهو رجل الدين الدمشقي الذي

---

[2] عبّر النشطاء داخل سورية عن دعم قوي للمجلس الوطني السوري في البداية. في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2011، خرجت مظاهرات يوم الجمعة تحت شعار، "المجلس الوطني السوري يمثلني". انظر، على سبيل المثال www.youtube.com/watch?v=0PtPg10yUjo; www.youtube.com/watch?v=wh8C0rqJowI. للمزيد من المعلومات حول تشكيل المجلس الوطني السوري والفصائل الأعضاء فيه، انظر Aron Lund, "Divided They Stand: an Overview of Syria's Political Opposition Factions", Foundation for European Progressive Studies, May 2012.

[3] الثوار الليبيون، المدعومون بقوة النيران الجوية لحلف شمال الأطلسي، استولوا على طرابلس في أواخر آب/أغسطس 2011. اتضح دعم النشطاء للتدخل الغربي على النمط الليبي في الشعارات الأسبوعية لمظاهرات أيام الجمعة، التي كان يتم اختيارها في استطلاعات للرأي على الإنترنت ويتم التعبير عنها في الشعارات واللافتات في سائر أنحاء البلاد. مظاهرات 9 أيلول/سبتمبر 2011 تبنت شعار "جمعة الحماية الدولية"؛ وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر، "جمعة الحظر الجوي"؛ وفي 2 كانون الأول/ديسمبر، "جمعة المناطق الآمنة". انظر Noah Bonsey and Jeb Koogler, "The People Want Foreign Intervention? What the Online Discussion Reveals about Syria's Revolutionaries", Huffington Post, 23 May 2012.

[4] امتناع المجلس الوطني السوري عن الموافقة على المقاومة المسلحة والتدخل الغربي حتى مع تصاعد حدة عنف النظام ضد الشرائح المساندة للمعارضة في المجتمع السوري في أواسط عام 2011 جعلته عرضة لانتقادات قوية من النشطاء على الأرض والشخصيات الإعلامية المتشددة، التي اكتسبت الأتباع لدى القواعد الشعبية. وتصاحب إحباط النشطاء مع خلافات علنية بين بعض أعضاء المجلس الوطني ألحقت الضرر بإظهار جبهة موحدة أمام الحكومات الغربية التي كان يعتبر دعمها ـ واحتمال تدخلها ـ أمراً جوهرياً. انظر، على سبيل المثال، المظاهرات التي خرجت في حمص تنتقد إحجام المجلس الوطني عن الدعوة إلى إقامة مناطق آمنة في كانون الأول/ديسمبر 2011، على الموقع www.youtube.com/watch?v=Vb47ZLl6RzQ. كشفت النقاشات مع أعضاء المجلس الوطني خلال هذه الفترة عن خلافات حول ما إذا كان ينبغي دعم الأنشطة المسلحة والتدخل الدولي وغياب أي آلية داخلية لتسوية هذه الخلافات. مقابلات واتصالات أجرتها مجموعة الأزمات، تشرين الثاني/نوفمبر 2011 ـ نيسان/أبريل 2012.

[5] بدأت التصورات بوجود نفوذ غير متناسب للإخوان المسلمين بالترسخ داخل المجلس الوطني السوري خلال أول شهرين من عمر المجلس. في تشرين الثاني/نوفمبر 2011، قال أحد الأعضاء المسيحيين فيه، "المجلس الوطني السوري غير منظم جيداً، ويهيمن الإخوان المسلمون على مكتبه التنفيذي. إنهم يعيدون فرض أنفسهم من خلاله، ولا يعجبني ذلك على الإطلاق". اتصال أجرته مجموعة الأزمات، تشرين الثاني/نوفمبر 2011. وأصبح هذا الموقف واسع الانتشار بين الأعضاء العلمانيين في الأشهر التالية.

[6] لشرح دور الضغوط الخارجية في تأسيس الائتلاف، انظر الجزء الرابع أدناه.

[7] في حديث لها قبل أسبوع من مؤتمر المعارضة في الدوحة والذي تمخض عن ولادة الائتلاف، قالت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون بصراحة أن واشنطن لم تعد تعتبر المجلس الوطني السوري هيئة قيادية مقبولة. "الولايات المتحدة تدعو لإعادة هيكلة المعارضة السورية"، الجزيرة، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2012.

يحظى بالشعبية والذي كان سجيناً سياسياً في المرحلة الأخيرة ـ رئيساً للائتلاف وانتخاب سهير الأتاسي، الناشطة البارزة، كأحد نائبي الرئيس، بدت حينذاك علامة على التحوّل نحو قدرٍ أكبر من نفوذ النشطاء فيه.[8] وكسابقه، فإن الائتلاف استفاد في البداية من الدعم الشعبي الذي تم التعبير عنه من خلال مظاهرات أيام الجمعة.[9]

لكن في المحصلة فإن الضغوط الخارجية والصفقات الداخلية ـ وهي الديناميكيات التي مكنت من تشكيله في المقام الأول ـ التفّت على نفوذ النشطاء داخل المجلس، وفي نفس الوقت فاقمت من حدة الاستقطاب الداخلي. كما تتم مناقشته بالتفصيل في الجزء الرابع، فإن السلطة داخل الائتلاف تركزت في ثلاث كتل سياسية. الأولى، بقيادة مصطفى الصباغ، وهو رجل أعمال يعتبر مقرباً من قطر، تضم ممثلي "المجالس المحلية". الكتلة الثانية يهيمن عليها الإخوان المسلمون، وتضم شخصيات علمانية وإسلاميين وأظهرت مرونة في تحالفاتها الخارجية. الكتلة الثالثة، بقيادة ميشيل كيلو، المثقف المعارض المخضرم، تشكلت في حزيران/يونيو 2013، بعد أن ضم الائتلاف إليه شخصيات علمانية إضافية كجزء من توسيعه ليصبح عدد أعضائه 114 عضواً. تستفيد هذه الكتلة من الدعم السعودي.

❑ هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي

تتكون الهيئة التي تأسست في دمشق في أواخر حزيران/يونيو 2011 من أحزاب وشخصيات يسارية وقومية وكردية. وهي تقدم نفسها بوصفها البديل العلماني للائتلاف (وما قبل ذلك للمجلس الوطني السوري).[10] تعارض الهيئة بقوة التحول نحو المعارضة المسلحة والدعوات إلى التدخل العسكري الغربي. ويتمثل هدفها الأخير ليس في "سقوط النظام"، بل في "التغيير الديمقراطي"؛ حيث ترى أن سقوط النظام ينبغي أن يتحقق من خلال التغيير الديمقراطي لا أن يصبح سقوط النظام بديلاً عن هذا التغيير.[11]

بما أن رئيس الهيئة، حسن عبد العظيم، وغيره من كبار شخصياتها لا يزالون يعملون بحرية في دمشق، فإن أعضاءها يشيرون إلى أنفسهم غالباً بوصفهم "معارضة داخلية"، لتمييز أنفسهم عن نظرائهم الموجودين في الخارج والذين يشكلون المجلس الوطني السوري والائتلاف. رغم أن شخصيات من هيئة التنسيق انخرطت في محادثات متقطعة فشلت في المحصلة مع قادة المجلس الوطني السوري للتوحد على مدى عام 2011، فإن الهيئة تُعرف بشكل أساسي بانتقاداتها العلنية لخصومها الأكبر حجماً في المعارضة. يقود هذه الجبهة هيثم المناع، الشخصية الرفيعة ذات الكاريزما، الذي ساعد استعداده لتوجيه الانتقادات للمجلس الوطني والائتلاف الوطني على حد سواء في جعله أبرز شخصيات الهيئة وأكثرها إشكالية.[12] وقد كان لذلك ثمنه؛ حيث أن رفض هيئة التنسيق الانضمام إلى المجلس الوطني السوري أغضب قاعدة نشطاء الانتفاضة، التي اعتبرت تماسك المعارضة أمراً محورياً للحصول على الدعم الخارجي الذي كانت المعارضة بحاجته.[13] حتى مع اعتقال السلطات لعدد من الأعضاء البارزين في هيئة التنسيق وفرض القيود على أنشطتها، فإن استمرار تواجد الهيئة في دمشق عزز الاتهامات بأنها تعمل، عن قصد أو عن غير قصد، كأداة في يد نظام عازم على منع نشوء أي معارضة موحدة ذات مصداقية.[14] نظراً لرفض الهيئة من قبل نشطاء بارزين وعدم قدرتها على النشاط على

---

[8] انظر القائمة الأصلية لأعضاء الائتلاف على الموقع www.facebook.com/SyrianNationalCoalition/posts/378471308902671.

[9] خرجت مظاهرات الجمعة في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 تحت شعار "دعم الائتلاف". انظر على سبيل المثال www.facebook.com/photo.php?fbid=10152373139660727&set=a.101503975758.15727.619133.420796315726&type=1; www.balladnews.com/?p=16883.

[10] لوصف مفصل لتشكيلة هيئة التنسيق الوطنية وتركيبتها، انظر Aron Lund, "Divided They Stand", op. cit.

[11] انظر مقترح هيئة التنسيق الوطنية للحل السياسي التفاوضي في سورية: "رؤية هيئة التنسيق للحل السياسي التفاوضي في سورية"، 9 أيار/مايو 2013، www.facebook.com/Syria.National.Coordinating/posts/664486740231870.

[12] مناع، المعارض البارز والناشط في حقوق الإنسان المقيم في باريس انتقد النظام بقوة خلال الأسابيع الأولى من الانتفاضة، ما منحه ظهوراً وشعبية على نطاق واسع. إلا أن مصداقيته تراجعت لدى النشطاء في الشهور التالية، حيث أن رفضه العلني لشرعية المجلس الوطني أعاق جهود تسويق المجلس الجديد بوصفه مظلة جامعة للمعارضة. كما ساهمت انتقاداته العدوانية والشخصية في كثير من الأحيان لنظرائه في المعارضة واستعداده للانخراط في مثل تلك الانتقادات في ظهوره على وسائل الإعلام الموالية لإيران وحزب الله في توتير علاقاته أكثر داخل المعارضة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء حاليين وسابقين في الائتلاف الوطني، والمجلس الوطني وهيئة التنسيق، نيسان/أبريل ـ أيار/مايو 2013. لمثال عن انتقادات النشطاء لمناع، انظر، "الثورة الصينية ـ برنامج 'حاجي عاد' (هيثم مناع)"، 19 كانون الأول/ديسمبر 2012. www.youtube.com/watch?v=j_I0a7H9LlY.

[13] انظر، على سبيل المثال، احتجاجات تشرين الثاني/نوفمبر 2011 التي خرجت في عدة مدن سورية تحت شعار "الائتلاف الوطني لا يمثلني"، www.youtube.com/watch?v=jN_b6ZFDsaA and www.you tube.com/watch?v=gucAEbWpudQ.

[14] في حين أن الاتهامات بأن أنشطة الهيئة تخدم مصالح النظام واسعة الانتشار بين النشطاء، فإن أعضاء بارزين في الهيئة والائتلاف عبروا عن مخاوف مماثلة. معارض يحظى بقدر كبير من الاحترام وعضو بارز في الائتلاف عبر عن هذه المشاعر في أواخر عام 2011، حتى مع استمرار الجهود لجسر الفجوة بين هيئة التنسيق والمجلس الوطني: "لا أعتقد أن النظام هو الذي أنشأ هيئة التنسيق، لكنها تعجبه". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، دمشق، تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

مستوى القواعد داخل البلاد، أو إثبات أن لديها قاعدة شعبية ملموسة أو أن المعارضة السلمية يمكن أن تحقق نتائج أفضل من المعارضة المسلحة، فإن هيئة التنسيق تبذل جهوداً مضنية لإثبات أنها لا تزال تتمتع بأهمية سياسية. رغم جهود الهيئة لتأسيس موقع وسطي يمكن أن يكون جذاباً للسوريين الذين أنهكتهم الحرب ونفّرهم التطرف على جانبي الصراع، ما من دليل على وجود دعم قوي لهيئة التنسيق. بدلاً من ذلك، فإن المشاعر الشعبية تنزع إما إلى تفضيل الأسد أو ما يسمى بالثوار.[15]

❑ تيار بناء الدولة السورية

تأسس تيار بناء الدولة السورية في دمشق في أيلول/سبتمبر 2011 برئاسة لؤي حسين، وهو كاتب وسجين سياسي سابق لا يزال يعيش في العاصمة السورية، كحال هيئة التنسيق الأكبر حجماً والأكثر بروزاً لكن الأقل تماسكاً، فإن الحزب دعم احتجاجات عام 2011 لكنه رفض الدعوات لإسقاط النظام، والتدخل الخارجي وانتقد التحول إلى المعارضة المسلحة.[16] لا يزال حسين يوجه انتقادات حادة للسلطات والمعارضة المسلحة على حد سواء، إلا أن عدم قدرة حزبه على اكتساب دعم شعبي ملموس يمثل عرضاً من أعراض التحديات الأوسع التي تواجه المعارضة المعتدلة التي يستمر النظام بالسماح لها بالعمل في دمشق.

❑ "المعارضة" داخل الحكومة

رغم أن النظام قام بشكل أساسي بحشد أجهزته الأمنية، ووحداته العسكرية والميليشيات الحليفة له لقمع الانتفاضة، لكنه سعى أيضاً لإظهار درجة من الانفتاح على "الإصلاح" و "الحوار"، لكن بشروطه هو.[17] في حزيران/يونيو 2012، عيّن النظام وزيرين في الحكومة ينتميان إلى معارضة ما قبل الانتفاضة هما علي حيدر وقدري جميل.[18] من موقعهما، على التوالي، كوزير للمصالحة الوطنية ونائب لرئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، تبنيا موقفاً أكثر ليونة من النظام حيال احتمال الدخول في محادثات مع المعارضة الرئيسية.[19] رغم ذلك، فإن اللاعبين السياسيين الرئيسيين في المعارضة يعتبرونهما بين أدوات النظام التي يستعملها في استراتيجية أوسع لإرسال الرسائل، ولا يعتبر أي منهما مقرباً من الحلقة المقربة من الأسد.

يركز التقرير بشكل أساسي على الائتلاف، لأنه ورغم عيوبه ونواقصه يبقى هيئة المعارضة السياسية الأكثر نفوذاً وأهمية.[20]

---

[15] محلل غربي أجرى مقابلات موسعة مع أعضاء هيئة التنسيق والمتعاطفين معها وصف صعوبة تقدير شعبيتها على الأرض: "إنهم في موقع صعب. حتى في دمشق لا يسمح لهم النظام بالانخراط في أية أنشطة، مثل تقديم المساعدات، التي يمكن أن تسمح لهم باكتساب الدعم الشعبي. ونتيجة لذلك، حتى عندما نتحدث إلى سوريين يتعاطفون مع برنامج الهيئة، فإنهم لا يعتبرون أنفسهم بشكل عام من أنصارها". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، آب/أغسطس 2013.

[16] انظر مقابلة لؤي حسين في 29 أب/أغسطس 2011 مع جريدة "بلدنا" التي تصدر في دمشق والمتوافرة على الموقع www.syriahro.org/29-9-2011-syrian% 20observatory9.htm ؛ وأيضاً www.syriahro.org/29-9-2011-syrian% 20observatory9.htm؛ ولمزيد من المعلومات، "Building the Syrian State", Carnegie Middle East Center, 28 September 2012.

[17] لمزيد من المعلومات، انظر إحاطة مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 33، "مرحلة التحول نحو الراديكالية في سورية"، 10 نيسان/أبريل 2012.

[18] حول الانتماء السياسي لحيدر وجميل، انظر Aron Lund, "Divided They Stand", op. cit.

[19] انظر Jonathan Steele, "Syrian government says war has reached stalemate", *The Guardian*, 19 September 2013.

[20] اعترف حلفاء المعارضة الغربيون والإقليميون بالائتلاف بوصفه "الممثل الشرعي للشعب السوري وبوصفه منظمة جامعة تنضوي تحتها مجموعات وتجمعات المعارضة السورية" في اجتماع "أصدقاء سورية" في 12 كانون الأول/ديسمبر 2012. انظر "الاجتماع الوزاري الرابع لمجموعة أصدقاء الشعب السوري، استنتاجات الرئيس"، 12 كانون الأول/ديسمبر 2012 على الموقع www.mofa.go.jp/mofaj/area/syria/friends_kaigo/2012_12/pdfs/2012_12_01.pdf. منذ حزيران/يونيو 2013 يضم الائتلاف ممثلين عن هيئة الأركان، وهي شبكة يقودها اللواء المنشق سليم إدريس (انظر الجزء الثالث أدناه).

III. تغذية حلقة مفرغة

آ. إرث من القمع

منذ قامت قوات حافظ الأسد بسحق الانتفاضة الإسلامية التي تحولت إلى تمرد مسلح عام 1982، لم تتمكن المعارضة من تنظيم نفسها بشكل ذي معنى إلا في المنفى. بعد أن أصبحت العضوية في حركة الإخوان المسلمين تعاقَب بالموت، حافظ قادة الإخوان المسلمين ـ الخصم الرئيسي لحزب البعث على مدى العقد الأول من حكم الأسد ـ على هيكلية الحركة في الخارج لكنها أصبحت أكثر انعزالاً وتراجعت قاعدتها الشعبية.[21] أما داخل البلاد، فإن القمع الشديد للنظام منع ظهور قادة سياسيين أو أحزاب سياسية منظمة تحظى بالمصداقية، باستثناء تلك الأحزاب التي احتواها النظام لإقامة معارضة شكلية.[22]

على المستوى الفردي، استمر البعض في النضال لكنهم كانوا محرومين من أي هيكلية تنظيمية، أو قاعدة شعبية أو برنامج سياسي. وكانت النتيجة تطور معارضة علمانية مشتتة قوامها بعض الشخصيات؛ وكان هؤلاء معارضين أكثر منهم سياسيين، ومثقفين مستعدين لتوجيه انتقادات جريئة لفساد النظام وانتهاكات حقوق الإنسان لكن دون أن يكونوا قادرين على تقديم رؤية سياسية متماسكة.[23] يمكن القول إن هذا أدى إلى نشوء مشهد سياسي غني لكنه يرتكز إلى النخب ومنفصل إلى حد بعيد عن المجتمع.

اتسعت الفجوة بسبب تنامي النزعة الإسلامية في المجتمع ـ وهي نزعة تساهل النظام حيالها، بل شجعها إلى حد ما. بالفعل، ففي ظل حكم بشار الأسد، أفسحت السلطات المجال لعمل المنظمات الإسلامية المحافظة في البلاد، بينما تحالفت مع المقاومة الإسلامية في الخارج، في نفس الوقت الذي كانت فيه تمنع نشوء قيادة متماسكة أو تمثيل سياسي داخل تلك الشريحة المتنامية في المجتمع.[24]

في نفس الوقت، سعى النظام لاحتواء المعارضين العلمانيين بزرع الشكوك فيما بينهم[25] ومنعهم من التنسيق الذي كان يمكن أن يكون مفيداً خلال الانتفاضة الراهنة، كالتحدث إلى الإخوان المسلمين في المنفى.[26]

نظراً لعدم قدرة مجموعات المعارضة الداخلية على التواصل الفعلي مع الجمهور أو مع اللاعبين الخارجيين، فإنها باتت أكثر عزلة وتقتصر على مخاطبة المقتنعين أصلاً بمواقفها داخل صفوفها وتركز جزءاً كبيراً من مواردها على المحافظة على بقائها. ولم يؤدِ ذلك فقط إلى منع نشوء منافسين محتملين للنظام بل أيضاً منع

---

[21] لمزيد من المعلومات حول الإخوان المسلمين، انظر Raphaël Lefèvre, *Ashes of Hama: the Muslim Brotherhood in Syria* (London, 2013).

[22] ياسين الحاج صالح، المعارض البارز المقيم في دمشق، وصف اتساع وعمق الجهود التي بذلها النظام لمنع ظهور منافسة محتملة: "تم إفراغ البلاد سياسياً على مدى عقود. كان النظام يقطع رؤوس جميع الشخصيات السياسية، والوجهاء الذين يحظون بالاحترام، والسلطات المستقلة في المشهد الاجتماعي، إضافة إلى القادة الثقافيين، والاقتصاديين والدينيين، وحتى في مجال الرياضة. الشخصيات السياسية الوحيدة التي أنتجها هذا البلد على مدى نصف قرن من حكم البعث هم رعايا، وإمّعات وأقزام". مقابلة مع ياسين الحاج صالح، Syria Deeply, 4 December 2012.

[23] كما سيتم تناوله في الجزء الرابع أدناه، فإن الافتقار إلى التنظيم بين المعارضين العلمانيين ساعد على منح الإخوان المسلمين نفوذاً غير متناسب داخل المعارضة السياسية عندما بدأت الانتفاضة. لقد غذت هذه الميزة النسبية المخاوف بين النشطاء العلمانيين من الهيمنة الإسلامية التي ينظر إليها حتى قادة الإخوان المسلمين بشيء من التردد. أحد الأعضاء القياديين في الإخوان والمتحدث السابق باسمهم شرح قائلاً: "المشكلة هي أن الأجزاء الأخرى للمعارضة تتكون من شخصيات منفردة وليس من أحزاب فعلية. ويعود هذا إلى تاريخ من قمع النظام، لكننا نريد أن يكون للآخرين أحزاب كما لدينا؛ فالعمل السياسي بحاجة للأحزاب، وليس للمثقفين الأفراد". اتصال لمجموعة الأزمات مع زهير سالم، نيسان/أبريل 2013.

[24] خلال حكم بشار، تنامت الفوارق الاجتماعية والاقتصادية الواضحة وتراجع دور الدولة وحزب البعث في أوساط الفقراء بالتزامن مع خطوات اتخذها النظام للسماح بمجتمع مدني إسلامي محافظ أكثر نشاطاً وحيوية. كما تميزت هذه المرحلة بزيادة تأكيد النظام على دعمه لمجموعة من الحركات الإسلامية "المقاومة في لبنان، وغزة والعراق، كتكتيك في السياسة الخارجية وكوسيلة للتعبير عن حسن النوايا واكتساب الثقة". تقرير مجموعة الأزمات رقم 92، "إعادة خلط الأوراق؟ (1): تطور الاستراتيجية السورية"، 14 كانون الأول/ديسمبر 2009. "إننا نتذمر الآن من الطبيعة الإسلامية للمعارضة، إلا أن ذلك خطأنا بشكل أساسي. كل ما فعلناه على مدى عقود كان قمع المثقفين اليساريين والسماح للناس ببناء المزيد والمزيد من الجوامع". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول سابق، دمشق، أيلول/سبتمبر 2013.

[25] المعارض البارز ياسين الحاج صالح شرح قائلاً: "اعتمد نظام الأسد على استراتيجية 'فرق تسد': فقد غذى الانقسامات بتأليب المجموعات العرقية، والدينية والطائفية المختلفة على بعضها البعض. كما فعل ذلك من خلال إنشاء أحزاب سياسية توافقه في سياساته وغيرها من أحزاب المعارضة نصف الموالية، وكذلك من خلال اجتذاب المعارضين باتباع سياسة العصا والجزرة، وأحياناً من خلال ترهيبهم". مقابلة، مرجع سابق.

[26] بداية بالثمانينيات، اشتملت جهود النظام للقضاء على نفوذ الإخوان المسلمين ومنعهم من الظهور من خلال سجن المعارضين العلمانيين الذين دعوا إلى الحوار مع الإخوان أو سعوا إلى ذلك أو من خلال إصدار أحكام مختلفة بحقهم. زاد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 وإعلان دمشق عام 2005 (وهو دعوة إلى الانتقال إلى الديمقراطية وقعها عدد من الشخصيات المعارضة داخل وخارج البلاد) مخاوف النظام من التعاون بين المعارضين، انظر تقرير مجموعة الأزمات رقم 24، "سورية في ظل حكم بشار (2): تحديات السياسة الداخلية"، شباط/فبراير 2004.

تطور ثقافة الحوار الديمقراطي المفتوح داخل المعارضة.[27] في ظل عدم تمكنها من إظهار امتلاكها لقاعدة سياسية واضحة، فإن المعاناة الشخصية على أيدي الأجهزة الأمنية للنظام أصبحت الوسيلة الوحيدة لإثبات الشرعية السياسية بين شخصيات المعارضة.[28]

كما تمكّن النظام من منع نشوء أي تنظيم سياسي منافس، فقد أزال أيضاً أية مراكز قوى محتملة داخل الطائفة العلوية التي تشكل قاعدة الدعم بالنسبة له.[29] لقد قوض نفوذ رجال الدين العلويين؛ وضمن تركز السلطة السياسية والاقتصادية في أيدي العائلات المقربة من الرئيس؛[30] وفرض عقوبات قاسية على نحو خاص على المعارضين العلويين؛[31] واستغل الفرص لتذكير العلويين بمخاطر انتفاضة سنية محتملة.[32] أسهم كل ذلك في دعم استراتيجيته الكلية المتمثلة في إقناع أفراد الطائفة بأنه ورغم تحفظاتهم على النظام ـ وكان هناك الكثير من التحفظات ـ فإنه لم يكن هناك أي بديل قادر على حمايتهم وحماية المكاسب النسبية التي تحققت في ظل حكم الأسد. لقد عانت المعارضة من تداعيات هذا الإرث منذ بداية الانتفاضة. دأب النظام على التأكيد على خطر التطرف الإسلامي قبل ظهور ذلك الخطر بوقت طويل كمكون أساسي في الانتفاضة، وأثار بنجاح المخاوف في أوساط مختلف مكونات المجتمع السوري كما أثار الخصومات بين النخب المعارضة.[33] شخصيات المعارضة نفسها عززت هذا الأمر مع التحذيرات المتكررة التي أطلقتها شخصيات علمانية بارزة من الهيمنة الإسلامية على المجلس الوطني السوري والائتلاف حتى عندما كانت هذه الشخصيات منخرطة في معارك داخلية فيما بينها.[34]

---

[27] أحد مثقفي المعارضة قال، "لقد دمرت الضغوط الأمنية المستمرة الثقافة الديمقراطية داخل أحزاب المعارضة؛ ودفعتها إلى التقلص والتقوقع ففقدت قدرتها على النمو وتعبئة الجماهير ... في النهاية أصبح أهم هدف بالنسبة لأي حزب معارض هو المحافظة على قيادته، والهدف الرئيسي لأعضاء الحزب المحافظة على حياتهم وحياة أسرهم". نادر جبلي، "المعارضة السورية ـ قصة فشل (ج 2)"، زمان الوصل، 27 نيسان/أبريل 2013. أحد المثقفين العرب ممن كانوا يقيمون في دمشق قبل الانتفاضة قال، "علينا أن نواجه الحقيقة؛ في سورية كما في أنحاء أخرى من المنطقة، 'الحوار' الوحيد الذي كان بوسع شخصيات المعارضة إجراءه كان مع الأجهزة الأمنية. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القاهرة، أيلول/سبتمبر 2013.

[28] لا تزال الخصومات الشخصية وانعدام الثقة التي تطورت على مدى سنوات من النشاط السري للمعارضة وعمليات القمع التي مارسها النظام من المظاهر الواضحة. أحد المعارضين المخضرمين وصف مشهداً في اجتماع ساده اضطراب شديد لشخصيات المعارضة العلمانية في القاهرة في أواخر عام 2011، قائلاً: "العديد ممن حضروا الاجتماع كانوا في حالة عراك طوال الوقت. وكانوا يتجادلون حول من فعل أو قال ماذا عندما كانوا في السجن معاً. هذه هي نوعية المعارك السخيفة التي تحدث بين شخصيات المعارضة بينما البلد يحترق". اتصال لمجموعة الأزمات، أيار/مايو 2013.

[29] للمزيد من التفاصيل، انظر تقرير مجموعة الأزمات رقم 143، "الصراع وتحولاته في سورية"، 27 حزيران/يونيو 2013؛ انظر أيضاً Peter Harling and Sarah Birke, "The Syrian Heartbreak", Middle East Research and Information Project, 16 April 2013.

[30] انظر *Ortadoğu* "Syria's Alawites and the Politics of Sectarian Insecurity: A Khaldunian Perspective", *Etütleri*, vol. 3, no. 1, July 2011.

[31] لطالما ركزت عمليات الاعتقال والسجن على المعارضين العلويين. على سبيل المثال، بين الشخصيات العشر البارزة التي اعتقلت عام 2001 في أعقاب فترة قصيرة من التسامح مع المعارضة في الشهور الأولى من حكم بشار، فُرض أطول حكم بالسجن على العلوي الوحيد عارف دليلة. "Syrian Prisoner of Conscience Freed", Amnesty International, 8 August 2008. خلال الانتفاضة، بدا أن النظام يعامل الأعضاء العلويين في هيئة التنسيق الوطنية بقسوة أكبر مما يعامل الأعضاء غير العلويين. رغم أنه سمح لحسن عبد العظيم، أحد قادة هيئة التنسيق الوطنية، بالعمل علناً في دمشق، يُعتقد على نطاق واسع أنه قام بسجن عبد العزيز الخير، وهو معارض علوي يحظى بالاحترام وأحد قادة هيئة التنسيق الوطنية والذي اختفى على حاجز تفتيش لدى عودته إلى دمشق من زيارة إلى بكين في أيلول/سبتمبر 2012. تقرير مجموعة الأزمات، "الصراع وتحولاته في سورية"، مرجع سابق.

[32] انظر Peter Harling and Sarah Birke, "The Syrian Heartbreak", op. cit.

[33] بطريقته الفجة المعتادة، في البداية من قبل وسائل الإعلام الرسمية والمتحدثين باسم النظام، ومن ثم من قبل آخرين. المواقع الإخبارية على الإنترنت مثل syriatruth.org ، ووسائل الإعلام اللبنانية المتعاطفة مع النظام مثل جريدة "الأخبار" المقربة من حزب الله والنشطاء الذين كانوا سجناء في الماضي مثل باسم القاضي جمعوا بين الانتقادات الخجولة لفساد النظام وعنفه المفرط مع جهود أكبر وأقوى لتصوير المعارضة على أنها واقعة تحت هيمنة الإسلاميين العنيفين.

[34] هيثم مناع ـ الذي كان احد أبرز شخصيات المعارضة حينذاك ـ بدأ برفضه للمجلس الوطني السوري بسبب هيمنة الإسلاميين عليه مباشرة تقريباً بعد تأسيسه. انظر مقابلة مع هيثم مناع، "الأخبار"، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2012. شخصيات علمانية أقل تشدداً كررت الانتقادات لدور الإخوان المسلمين. ميشيل كيلو، الشخصية المعارضة اليسارية، نشر مقالة في آب/أغسطس 2012 يتهم فيها رياض الشقفة، القائد الإخواني بالسعي لاستعمال المجلس الوطني السوري لتعزيز سيطرة الإخوان على الحكم في مرحلة ما بعد الأسد. ميشيل كيلو، "رداً على رياض الشقفة: بيتكم من زجاج"، "السفير"، 3 آب/أغسطس 2012. تحسنت العلاقات بين كيلو والإخوان بعد دخول كحيلو إلى الائتلاف في أيار/مايو 2013. انظر الجزء الرابع أدناه. أحد مثقفي المعارضة العلمانيين لاحظ قائلاً: "يعاني الجناح العلماني من مشكلتين. أولاً، إنهم لا يحبون أنفسهم ولا يتعاونون فيما بينهم. ثانياً، لا يتمتعون بالدعم المالي". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عمرو العظم، 29 نيسان/أبريل 2013.

ب. سياق "الربيع العربي"

كسابقاتها التونسية والمصرية والليبية فإن الانتفاضة السورية تطورت دون أيديولوجيا محددة، أو قيادة تتمتع بالكاريزما أو وجود هيئة تنظيمية مركزية. صدرت معظم الأصوات القيادية من الشارع ـ من خلال الاحتجاجات التي طغت عليها السلمية وفي وقت لاحق من خلال الصراع المسلح ـ وكان التعبير عن مطالب يركز على الحد الأدنى المشترك المتمثل في سقوط النظام. أما تعريف النظام ووصف ما ينبغي أن يحل محله فقد كان ولا يزال مصدراً للاختلاف.

ورغم بروز بعض النشطاء على المستوى الوطني من خلال وسائط التواصل الاجتماعي والظهور على التلفزيون، فإن شبكات هؤلاء النشطاء كانت في معظمها محلية.[35] فيما يتعلق بمدى نشوء شبكات النشطاء على المستوى الوطني، فإنها بالفعل ركزت على إرسال الرسائل الخارجية وليس على التنسيق الاستراتيجي الداخلي، والأهم من ذلك، ليس بما يكفي للتمكن من التحدث باسم الانتفاضة بمجملها.[36]

رغم أن النشطاء أدركوا مبكراً الحاجة إلى هيئة سياسية خارجية، فإنهم تطلعوا إليها لتقديم التمثيل وليس القيادة. وبموجب هذه الرؤية، فإن دور المعارضة في المنفى كان النشاط والدعاية نيابة عن المنتفضين وكسب الدعم الدولي الذي اعتبره النشطاء جوهرياً للإطاحة بالنظام؛ وكانت شرعيتها تعتمد على تحقيق هذه التوقعات.[37] عملياً، كان ذلك يعني أن عدم قدرة المعارضة الخارجية على الحصول على مثل ذلك الدعم الخارجي يرقى إلى مستوى الفشل. لعبت الوسائط الاجتماعية دوراً في تعزيز هذا الترتيب الذي نشأ بحكم الأمر الواقع. وتم تضخيم الانتقادات الصادرة عن النشطاء العاملين على الأرض بشكل فوري من خلال الفيديوهات والمواد المنشورة على فيسبوك والتي كان يعاد نشرها على المواقع الإخبارية التابعة للمعارضة ويعاد بثها على الشبكات الفضائية المتعاطفة.[38] مع عدم قدرة السياسيين على العمل بأمان داخل سورية واقتصار عمل النشطاء والجماعات المسلحة بشكل عام في مناطق جغرافية محددة، فإن التواصل عن طريق الإنترنت كان الفضاء العام الفعلي للعمل السياسي للمعارضة. يعبر قادة الائتلاف عن مواقفهم ويستجيبون لانتقادات النشطاء على فيسبوك؛ وتعلن المجموعات المسلحة عن أنشطتها وعن مواقفها السياسية والأيديولوجية على يوتيوب، ومن ثم تناقشها على التويتر؛[39] ويستعمل النشطاء وأنصارهم جميع هذه الوسائط للإشادة، والمناقشة وخصوصاً توجيه الانتقادات لأقوال وأفعال السياسيين والجماعات المسلحة التي تدعي تمثيلهم.[40]

---

[35] في مطلع عام 2012، وصف أكاديمي سوري يعمل في الخارج وعمل بشكل مكثف مع النشطاء داخل سورية الصعوبات التي تعترض تحسين التنسيق بين المجالس المحلية قائلاً: "إنهم يتصرفون كنشطاء منفصلين وليس كأجزاء في آلة حسنة التنظيم. بات لديهم الآن صراعاتهم على السلطة وأجنداتهم المحلية ... لا تتمتع فكرة الوحدة، أو الشبكة الوطنية، أو وجود خطة ذات أساس نظري راسخ بجاذبية [بالنسبة لهم]". اتصال لمجموعة الأزمات مع أحمد نظير الأتاسي، كانون الثاني/يناير 2012.

[36] أحدى تلك الهيئات، الهيئة العامة للثورة السورية، أصبحت إحدى أبرز منظمات النشطاء من خلال نشرها للبيانات على موقعها على الإنترنت والظهور في وسائل الإعلام. كما رأينا، فإن أحد قادتها البارزين، سهير الأتاسي، أصبحت نائب رئيس الائتلاف الوطني عند تشكيله. حتى التركيز المحدود للهيئة العامة للثورة السورية على العمل الخارجي وتقديم المساعدات عانى في النهاية من الخلافات العلنية بين شخصياتها القيادية إضافة إلى الاتهامات بالتدخل الخارجي. انظر بهية مارديني، انسحاب الهيئة العامة للثورة السورية من الائتلاف وتوقيف سهير الأتاسي عن تمثيلها، إيلاف، حزيران/يوليو 2013.

[37] أحد أعضاء المجلس الثوري في حمص، قال، "نحن ننظم أنفسنا ونخدم الثورة هنا. نتوقع من المجلس الوطني السوري أن يعمل في الخارج شريطة أن يتصرف طبقاً للعمل المنجز في الداخل. لا يتمتع المجلس الوطني السوري بتفويض مفتوح". اتصال لمجموعة الأزمات، نيسان/أبريل 2012. برهان غليون، أول رئيس للمجلس الوطني السوري والعضو البارز في الائتلاف، وصف التفويض المحدود للمعارضة الخارجية قائلاً: "يتمثل عمل الائتلاف في حشد الدعم السياسي، والإنساني والعسكري للثورة والناس المتأثرين بالصراع ... الائتلاف ليس برلماناً ليمثل [أولئك] الموجودين داخل أو خارج [سورية]". 29 أيار/مايو 2013. www.facebook.com/BurhanGhalion/ posts/559407460778321.

[38] في معرض انتقاده لعدم فعالية المجلس الوطني السوري في 19 شباط/فبراير 2012 شرح خالد أبو صالح، وهو ناشط بارز من خلال فيديو صُور في حي بابا عمر في حمص وسط الاشتباكات وعمليات القصف العنيفة في حمص قائلاً: "الناس هم الذين قالوا 'المجلس الوطني يمثلني'، والناس هم الذين سيسقطون شرعيتكم إذا لم تدعموهم وتتخذوا جميع الاجراءات المطلوبة منكم". أعيد بث هذا الفيديو على القنوات الفضائية العربية الكبرى، www.youtube.com/watch?v=4PT266SxBVc.

[39] للمزيد من التفاصيل حول استعمال المجموعات المسلحة للوسائط الاجتماعية، انظر تقرير مجموعة الأزمات رقم 131، "هل هو الجهاد؟: المعارضة الأصولية في سورية"، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2012. رغم أن التفاعل بين أنصار المعارضة يحدث في معظمه على فيسبوك، فإن الشعبية المتزايدة لتويتر بين أنصار الفصائل المسلحة أضاف بُعداً جديداً لعمليات التواصل العلنية بين الجماعات المسلحة.

[40] يبدو السياسيون والمعارضون المسلحون حساسون لانتقادات النشطاء ويسعون لمناقشتها. على سبيل المثال، عندما شنت قوات النظام في حزيران/يونيو 2013 حملة مكثفة لاستعادة السيطرة على حي الخالدية في حمص، الذي كانت الجماعات المسلحة تسيطر عليه، أصدر النشطاء بياناً يحمّلون فيه هيئة الأركان المسؤولية عن خسائر الجماعات المسلحة بسبب فشلها في التنسيق وتقديم الأسلحة التي وعدت بها. وقد ولّد ذلك تغطية في وسائل الإعلام المؤيدة للمعارضة، وفي الأيام التالية، ردت هيئة الأركان، ورئيسها سليم إدريس، على الانتقادات المتنامية من خلال الظهور على وسائل الإعلام وعلى فيسبوك. انظر "إعلاميو عاصمة الثورة يحذرون الائتلاف والأركان: "إن بُعتم حمص فاعلموا أنها نهايتكم"، زمان الوصل، 27 حزيران/يونيو 2013؛ وأيضاً ظهور إدريس في 11 تموز/يوليو على الجزيرة، www.youtube.com/watch?v=-W81hNjxJO4، والمادة التي نشرها على فيسبوك في 6

لقد كان ذلك سيفاً ذو حدين؛ فمن ناحية ساعد على إيجاد مستوى معين من المساءلة، وإن يكن فقط في محكمة الرأي العام، التي يمكن أن يخضع لها ممثلو المعارضة السياسية، كما أنها ساعدت شخصيات المعارضة التي لا تتمتع بقاعدة شعبية حقيقية على العمل كجناح دبلوماسي للانتفاضة. ومن ناحية أخرى فإن ذلك كان يعني أن المعارضة السياسية لم تتمتع بالتمكين اللازم للعب دور قيادي حقيقي. تبقى الشرعية من نصيب أولئك الذين يضحّون على الأرض، وأيضاً من نصيب النشطاء والمجموعات المسلحة التي تفتقر إلى الفضاء والموارد اللازمة للعب دور سياسي فعال. كما أنه تبين أن الشرعية المكتسبة من خلال التضحية ميزة مؤقتة، حيث أنه حتى أولئك الذين لديهم سجل طويل من المعاناة على أيدي النظام باتوا مرتبطين أيضاً بـ "معارضة فنادق الخمس نجوم" حالما غادروا البلاد وانضموا إلى المجلس الوطني السوري أو إلى الائتلاف.

وبهذا المعنى، فإن توقعات النشطاء فيما يتعلق بالمعارضة السياسية تعارضت مع توقعات الحكومات الغربية التي تسعى تلك المعارضة للحصول على دعمها. على مدى أشهر، أكدت الولايات المتحدة بشكل خاص على الحاجة إلى قيام المعارضة "بالتوصل إلى رؤية موحدة ومتماسكة لما يمكن أن تكون عليه سورية المستقبل بعد حكم الأسد" ـ وهو ما يشكل تحدياً هائلاً بالنظر إلى ظروف المعارضة، كما أنه تحدٍ تجاوز تفويضها الشعبي.[41] بالفعل، ونظراً لمعرفة شخصيات المعارضة بتلك القيود، فإنها كانت تحجم عن المخاطرة بشرعيتها بتبني مواقف أو دعم "خيارات سياسية" غير مؤكدة وسط الحملة العنيفة التي يشنها النظام.[42]

وقد كانت النتيجة النهائية وجود معارضة دون مؤسسة قادرة على تطوير وتنفيذ استراتيجية أكثر شمولاً أو تقديم تسويات ـ سواء للاعبين الدوليين، أو للشخصيات الرئيسية في النظام أو للجمهور السوري. بدلاً من ذلك، فإن معارضة المنفى نزعت إلى اتباع الجماهير على الأرض وتكرار مطالب هذه الجماهير. بحلول مطلع عام 2012، بات ذلك يعني تبني موقف الجماعات المسلحة والانخراط بنشاط في طلب التدخل العسكري الغربي رغم محدودية احتمال وقوعه ورغم عدم قدرة الجماعات المسلحة على النجاح دون ذلك التدخل.[43]

ج. ديناميكيات العسكرة

لقد أدت عسكرة الصراع إلى فرض المزيد من القيود على عملية صنع القرار لدى المعارضة السياسية. رغم أن الصراع المسلح بدأ بالتأكيد على حماية المتظاهرين المدنيين، فإن العلاقة بين هيئات النشطاء المدنيين والجماعات المسلحة تغيرت مع تصاعد حدة العنف، حيث عانت هيئات النشطاء المدنيين من درجة أكبر من التهميش أو أنها باتت تابعة للجماعات المسلحة. كما أدى لجوء النظام إلى الحل العسكري ـ مستعملاً الدبابات، والطائرات المقاتلة وصواريخ سكود بدلاً من استعمال العصي وبنادق الكلاشينكوف ـ رفع الكلفة البشرية للمعارضة وحرمها من القدرة على تنظيم إدارة مدنية في المناطق التي كانت قوات النظام قد انسحبت منها واستمرت في قصفها عن بعد.[44]

نتيجة لذلك، فإن نفوذ النشطاء الحضريين في أوساط الطبقة الوسطى تراجع وبات المقاتلون الذين ينتمون إلى الضواحي الفقيرة والأرياف يجسدون المعارضة على الأرض.[45] في بعض الحالات، خصوصاً في حلب، فإن المقاتلين الريفيين الذين ينتمون إلى فصائل متنافسة انخرطوا في صراع للسيطرة على الأحياء الحضرية ما أثار استياءً شديداً لدى النشطاء المحليين.[46] في المناطق التي أسست فيها المجموعات المسلحة سلطة لها،

تموز/يوليو، www.facebook.com/photo.php?fbid=504437929628196&set=a.458923474179642.1073741828.458106567594666&type=1.

[41] تحدثت كلينتون بعد تشكيل الائتلاف بثلاثة أسابيع وتذمرت من تأخر المعارضة في تقديم مثل تلك الرؤية. وكالة الصحافة الفرنسية، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2012.

[42] أحد النشطاء العلويين المقيمين في الخارج أكد على التحديات التي تواجه نظراءه في المنفى قائلاً، "معظم السياسيين الموجودين خارج البلاد أفراد وليس لديهم صلات بما يحدث على الأرض أو بقاعدة شعبية داخل البلاد. ولذلك يتوجب عليهم تبني مواقف قوية ومتشددة من أجل المحافظة على شرعيتهم". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أيار/مايو 2003.

[43] "في البداية، عارض المجلس الوطني السوري التدخل الخارجي لأن [رئيسه حينذاك] برهان غليون كان ضد التدخل. أما الآن، فقد غير غليون موقفه بسبب عنف النظام وتغير مزاج الشارع". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو سابق في المجلس الوطني السوري، واشنطن، نيسان/أبريل 2012.

[44] انظر تقرير مجموعة الأزمات، "الصراع وتحولاته في سورية"، مرجع سابق.

[45] تصاعدت هذه الديناميكية مع إطالة أمد الحرب. أحد نشطاء دمشق السابقين والذي يعمل حالياً في تركيا على تدريب ومساعدة النشطاء الذين لا زالوا يعيشون في سورية لاحظ زيادة الصعوبات في العثور على شركاء بالنظر إلى أن النشطاء الأفضل تعليماً قتلوا، أو اعتقلوا أو غادروا البلاد. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، اسطنبول، آب/أغسطس 2012. لم تعد الغالبية العظمى من الذين تفاعلت معهم مجموعة الأزمات بين عامي 2011 و 2012 تعيش في سورية.

[46] عضو في إحدى مجموعات النشطاء في حلب اشتكى قائلاً: "الفصائل الثلاثة الأكثر قوة تدير سلطة قضائية محلية مشتركة. لكن ليس هناك عدالة، حيث أن الطرف الأقوى هو الذي يصدر الأحكام. إننا نواجه ديكتاتورية عسكرية جديدة لا تقل سوءاً عن ديكتاتورية الأسد". اتصال أجرته مجموعة الأزمات، آذار/مارس 2013.

استعمل بعضها نفس التكتيكات التي كانت الأجهزة الأمنية التي حلت محلها تستعملها؛ حيث أنها انخرطت في عمليات قمع واعتقال اعتباطية للنشطاء الذين تجرؤوا على انتقاد حكمها بفضح عمليات النهب والنزعة السلطوية التي تختبئ تحت عباءة الخطاب الجهادي.[47]

لقد عقّد الدور المهيمن الذي لعبته الجماعات المسلحة من المهمة الصعبة أصلاً لتطوير علاقات بين المعارضة السياسية في المنفى والجهات الفاعلة على الأرض. رغم الجهود الهائلة التي بذلت، فإن المعارضة المسلحة لم تطور حتى الآن هيكلية تنسيق مركزية قادرة على تمثيل مصالحها بشكل ذي مصداقية. هيئة الأركان العامة، الذي تم تشكيلها في كانون الأول/ديسمبر 2012 بقيادة سليم إدريس، وهو لواء انشق عن النظام، يتم الترويج لها في العواصم الغربية بوصفها هيئة قيادية وطنية معتدلة؛ لكنها في الواقع تشكل في أفضل الأحوال شبكة مفككة لتوريد وتوزيع الأسلحة تفتقر إلى القدرة على تنسيق الأنشطة حتى بين المجموعات التي تقع نظرياً تحت مظلتها.[48]

قادة المجموعات المسلحة المحلية الذين يسعون للحصول على الدعم المادي والمالي لا يعتمدون بشكل حصري على هيئة الأركان. كما سيتم سرده أدناه، فإن الداعمين الرئيسيين للمعارضة، السعودية وقطر، تعملان مع هيئة الأركان لكنهما تحتفظان في الآن ذاته بعلاقات مباشرة مع فصائل مسلحة بعينها. كما يسهم في إضعاف هيئة الأركان وجود حملات تمويل مستقلة يديرها رجال دين سلفيين متشددين مقيمين في الخليج يرسلون الأموال لعدد من المجموعات، بما فيها فصائل يشغل قادتها اسمياً مناصب داخل هيئة الأركان.[49] وأخيراً، فإن بعض الجماعات عززت من ترساناتها وخزائنها بالاستيلاء على مستودعات أسلحة النظام، وفي بعض الحالات، نهب الممتلكات الخاصة؛ وقد سيطر بعضها على معابر حدودية تدر موارد مالية كبيرة، واستولى عدد قليل منها ـ خصوصاً الفصائل الجهادية ـ على منشآت النفط والغاز التي تقوم بتشغيلها.[50] نظراً لهذا التنويع في مصادر التمويل، فإن مشهد المعارضة المسلحة ظل تعددياً ومتغيراً. هيئة الأركان تتعاون أحياناً وتتنافس أحياناً أخرى مع شبكات وطنية ومحلية أخرى، بما في ذلك تحالفات متماسكة أيديولوجياً مثل الجبهة الإسلامية السورية التي

[47] كانت هذه الظاهرة في أوضح صورها في الرقة، التي أصبحت في آذار/مارس 2013 أول عاصمة محافظة (والوحيدة حتى الآن) التي تقع تحت السيطرة الكاملة للجماعات المسلحة. منذ ذلك الحين، فرضت المجموعات الجهادية سيطرتها. وقد دفعت أسوأها سمعة، الدولة الإسلامية في العراق والشام، إلى ظهور انتقادات قوية من النشطاء لتكتيكاتها السلطوية، والإعدامات العلنية، وتطرفها الأيديولوجي وطائفيتها الشريرة، واتهامها بإطلاق النار على المتظاهرين السلميين، وقصف مقر فصيل منافس واعتقال النشطاء لارتكابهم مخالفات تتراوح بين المعارضة غير العنيفة والتدخين خلال شهر رمضان. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط اعتقل من قبل الدولة الإسلامية في العراق والشام وتعرض للضرب خلال فترة اعتقاله، بيروت، أيلول/سبتمبر 2013. انظر أيضاً "دولة العراق والشام تعتقل الناشط الإعلامي محمد مطر"، زمان الوصل، 10 تموز/يوليو 2013؛ "عناصر دولة العراق والشام يضربون شرطياً بسبب مخالفة ويعتدون على متظاهرين في الرقة"، عكس السير، 1 آب/أغسطس 2013.

[48] على الورق، يضم المجلس الذي يطلق عليه أيضاً اسم قيادة الأركان قادة عدد من أقوى الفصائل المسلحة، بما فيها لواء الإسلام، والفاروق، وصقور الشام ولواء التوحيد. لمراجعة قائمة بقادة المجموعات المسلحة الذين تضمهم هيئة الأركان، انظر www.etilaf.org/en/coalition-components/supreme-military-council-of-the-free-syrian-army.html. ولمزيد من المعلومات حول التطورات الأولى والبرامج الأيديولوجية للفصائل الرئيسية للمجموعات المسلحة، انظر تقرير مجموعة الأزمات، "هل هو الجهاد؟"، مرجع سابق. يشتكي إدريس ومساعدوه وسياسيو المعارضة الذين يعملون مع مكتبه باستمرار من أن البلدان العربية والغربية أخفقت بشكل عام في تقديم الدعم المادي والمالي الذي وعدت به. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، اسطنبول، آب/أغسطس 2013؛ انظر أيضاً مقابلة سليم إدريس مع مجلة "دير شبيغيل"، 24 أيلول/سبتمبر 2013.

[49] جامعو التبرعات السلفيون، مثل رجلي الدين السلفيين الكويتيين شافي وحجاج العجمي، يقدمون مئات آلاف الدولارات لعدد من المجموعات المسلحة ويستعملون نفوذهم للمساعدة في تنظيم "غرف عمليات" مشتركة لتنسيق الهجمات. يتم الترويج لعمليات جمع التبرعات بشكل علني على الوسائط الاجتماعية، كما تشمل هذه العمليات أحياناً زيارات يقوم بها جامعو التبرعات إلى قادة المجموعات المسلحة، الذين يوجهون الشكر (وأحياناً الشكوى) لداعميهم الخارجيين عن طريق مقاطع فيديو على يوتيوب وتعليقات على تويتر. انظر على سبيل المثال أحد قادة أحرار الشام، وهي مجموعة سلفية بارزة، يشكر شافي العجمي لدوره في إنشاء "غرفة عمليات" للمساعدة في إحدى معارك محافظة حلب، twitter.com/talhaabu11/status/359869806142431232؛ وأيضاً مواد نشرها قائد صقور الشام أحمد عيسى الشيخ (أبو عيسى)، الذي يعتبر اسمياً أحد قادة هيئة الأركان. واشتكى في آب/أغسطس 2013 من أنه تلقى دعماً أقل مما وعد به شافي العجمي؛ twitter.com/aleesa71/status/370878968490381312; twitter.com/aleesa71/status/370880127267532800; twitter.com/aleesa71/status/370881032561893377; and twitter.com/aleesa71/status/370885387595825152؛ وأيضاً نشر الوسائط الاجتماعية الجهادية لصورة لحجاج العجمي في اجتماع له مع أبو عمر الشيشاني، وهو أحد القادة الشيشان المرتبطين بجيش المهاجرين والأنصار التابع لداعش، twitter.com/abohasan_1/status/381148842994835456؛ وصقور العز الذي نشر أيضاً صورة لحجاج العجمي في اجتماع له مع مقاتلي المجموعة وقيادتها (صقور العز هي مجموعة جهادية تعمل في الجبال الساحلية، وتتم الإشارة إلى صلتها بحجاج أدناه)، twitter.com/Sqoor_Al3z/status/381875263774023680; and twitter.com/alhooty100/status/381802230577643522.

[50] على سبيل المثال تستفيد جبهة النصرة من منشآت النفط، انظر "التلغراف"، 18 أيار/مايو 2013؛ و ماكلاتشي، 11 أيلول/سبتمبر 2013.

يهيمن عليها السلفيون[51] و "غرف عمليات" تؤسَس حسب الحاجة لتحسين التنسيق في حملة أو معركة محددة.[52] ينزع القادة المحليون والمقاتلون إلى تغيير ولاءاتهم حسب مصادر التمويل والعتاد؛ حتى في أفضل الحالات تنسيقاً، فإن ذلك يحدث بشكل تكتيكي، ويركز على المعركة المباشرة وليس على الاستراتيجية الوطنية الأوسع.[53]

أدى تشرذم جماعات المعارضة المسلحة، مصحوباً بالصبغة الطائفية المتنامية للصراع،[54] إلى توفير الظروف التي يمكن للمنظمات السلفية والجهادية المتشددة أن تزدهر من خلالها. من خلال التنظيم الأفضل والوصول إلى مصادر التمويل الثابتة، فإنها برزت بوصفها أكثر قوات المعارضة فعالية في بعض أنحاء البلاد. أبرز هذه القوى ـ الدولة الإسلامية في العراق والشام[55](داعش) وجبهة النصرة ـ معادية بصراحة ووضوح للمعارضة السياسية، وترفض سلطة هيئة الأركان، وفي حالة داعش، تصطدم بشكل متكرر مع الفصائل التي تحظى بدعم هيئة الأركان.[56]

حتى بعض الفصائل السلفية الأكثر براغماتية مثل أحرار الشام تبقى خارج شبكة هيئة الأركان وتنبذ الهدف المعلن للمعارضة السياسية في إقامة نظام أكثر ديمقراطية وتعددية في حقبة ما بعد نظام الأسد.[57] يمكن القول إن أكثر التطورات إنذاراً بالأسوأ حدث في أيلول/سبتمبر 2013 عندما أصدرت مجموعة من الفصائل القوية التي كانت تتعاون في السابق مع هيئة الأركان بياناً مشتركاً مع جبهة النصرة رفضت فيها شرعية الائتلاف.[58]

---

[51] تضم الجبهة السلفية السورية عدة مجموعات سلفية محلية لكن تهيمن عليها حركة أحرار الشام. ولأحرار الشام فصائل مرتبطة بها في سائر أنحاء البلاد. كما أن زعيمها حسن عبود يرأس الجبهة أيضاً. لمزيد من المعلومات حول الجبهة، انظر Aaron Zelin and Charles Lister, "The Crowning of the Syrian Islamic Front", *Foreign Policy* (online), 24 June 2013.

[52] أصبحت "غرف العمليات" التي تتكون من مجموعة من الفصائل المحلية شائعة على نحو متزايد في عام 2013. انظر، على سبيل المثال، قائد لواء الإسلام زهران علوش يعلن في 21 أيلول/سبتمبر 2013 تأسيس وحدة في دمشق تضم مجموعته، أحرار الشام، وفصائل أخرى في دمشق، وهو يشكر أيضاً منظمة كويتية على التمويل الذي تمنحه إياه. فيديو الإعلان موجود على الموقع www.youtube.com/ watch?v=Grf-xJRHOfY ؛ كما أن هناك مواد دعائية تحتفي بدور المجموعة الكويتية في تأسيس غرفة العمليات، تذكر اسم المنظمين وتقدم معلومات للاتصال على twitter.com/ w3tasimo/status/3824435301168005 12/photo/1. في مثال على التغير والمرونة، أعلن أحرار الشام وفصيلين آخرين الانسحاب من غرفة العمليات بعد 9 أيام من تأسيسها، twitter. com/Ahraralsham/status/38478459 7956833281/photo/1.

[53] لمثال على الطبيعة المتغيرة لانتماءات الجماعات المسلحة، انظر Ghaith Abdul-Ahad, "How to Start a Battalion (in Five Easy Lessons)", *London Review of Books*, 21 February 2013.

[54] انظر تقرير مجموعة الأزمات، "الصراع وتحولاته في سورية"، مرجع سابق.

[55] أحد المنظِّمين من حركة الإخوان المسلمين والذي يزور المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة بشكل متكرر تحدث إلى مجموعة الأزمات بُعيد عودته من زيارة قام بها إلى إدلب في آب/أغسطس 2013، وذكر أن داعش كانت أقوى مجموعة في شمال وشرق سورية وأنها كانت تستفيد من السيطرة على حقول النفط التي انتزعتها من جبهة النصرة عندما انفصلت عن المجموعة في نيسان/أبريل 2013. ووصف كيف أن مقاتلي داعش أوقفوا برنامج تدريب للمجتمع المدني كان ينظمه في بلدة سورية قرب الحدود مع تركيا، وهددوا بمعاقبته كمرتد إذا لم يتوقف ويتراجع. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، اسطنبول، آب/أغسطس 2013.

[56] داعش وجبهة النصرة مرتبطتان صراحة بالقاعدة وترفضان شرعية هيئة الأركان. الهيئة من جهتها اتهمت داعش باغتيال أحد قادتها في اللاذقية في 11 تموز/يوليو وبهجمات أخرى على المقاتلين والنشطاء غير الجهاديين. انظر، على سبيل المثال، مقابلة المتحدث باسم هيئة الأركان لؤي المقداد مع تلفزيون العربية، 24 تموز/يوليو 2013، www.youtube.com/watch?v =0GyUebYObs0. جرت سلسلة من الاشتباكات بين داعش ولواء أحفاد الرسول في محافظة الرقة في آب/أغسطس 2013. "عشرات القتلى والجرحى في تفجير سيارة مفخخة استهدف مقر لواء أحفاد الرسول في مدينة الرقة"، عكس السير، 13 آب/أغسطس 2013. وحدث الأمر ذاته في أيلول/سبتمبر 2013 بين داعش وعاصفة الشمال في أعزاز، قرب حلب. "نيويورك تايمز"، 18 أيلول/سبتمبر 2013. لمزيد من المعلومات حول الانفصال بين قيادتي داعش والنصرة، انظر تقرير مجموعة الأزمات، "الصراع وتحولاته في سورية"، مرجع سابق.

[57] أحرار الشام، المجموعة السلفية القوية، تبقى خارج هيكلية هيئة الأركان لكنها أقرت ببعض التنسيق مع قيادتها. انظر www.youtube.com/watch?feature=player_embedded&v =simuv4yIVgU. قائدها، حسن عبود، شرح الموقف السياسي لمجموعته قائلاً: "الديمقراطية سيف معلق فوق رأس كل شخص تريد القوى الغربية إزاحته من المشهد ... نحن نقول إن لدينا نظاماً مقدساً وضعه الله لخلقه الذين يعبدونه، وجعلنا على هذه الأرض لنبنيها ونعمرها له عز وجل". الجزيرة، 8 حزيران/يونيو 2013. للمزيد حول الاختلافات في الانتماء، والأيديولوجيا، والتكتيك والأهداف بعيدة المدى التي تميز المجموعات الجهادية المرتبطة بالقاعدة مثل النصرة عن الفصائل السلفية ذات المنشأ السوري مثل أحرار الشام، انظر تقرير مجموعة الأزمات، "هل هو الجهاد؟"، مرجع سابق.

[58] في 24 أيلول/سبتمبر، أصدرت إحدى عشرة مجموعة مسلحة، بمن فيها جبهة النصرة، وأحرار الشام وثلاثة من الفصائل الأكثر قوة المرتبطة بهيئة الأركان، وهي لواء التوحيد، (العامل في حلب)، ولواء الإسلام (العامل في دمشق)، وصقور الشام (العامل في محافظة إدلب) ـ بياناً ترفض فيه شرعية الائتلاف (والحكومة المؤقتة التي لم يكن قد شكلها بعد) ودعا المجموعات الأخرى "للتوحد في إطار إسلامي واضح" لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في "تطبيق الشريعة وجعلها المصدر الوحيد للتشريع"، www.facebook.com/photo.php?fbid=10153425991795727&set=a.10150397575815727.619133.42079 6315726&type=1. صدر البيان في أعقاب الاتفاق الأمريكي الروسي على التخلص من الأسلحة الكيميائية للنظام وبالتالي قرار واشنطن التخلي عن الرد العسكري على استعمال الأسلحة الكيميائية في 21 آب/أغسطس في ضواحي دمشق، وهو ما أدى إلى وصول إحباط المعارضة حيال الغرب إلى أعلى مستوياته.

لقد وضع تنامي قوة المجموعات المتشددة هيئة الأركان في موقف صعب. نظراً لحساسيتها للتهم الموجهة إليها من قبل المقاتلين والنشطاء على حد سواء بأنها منحت أولوية لعلاقاتها مع الغرب ومع الدول العربية على حساب الصراع داخل سورية، فإن الهيئة سعت لتضخيم إنجازاتها العسكرية. في بعض الأحيان، ذهبت إلى حد ادعاء المسؤولية عن عمليات قامت بها نفس القوات الجهادية التي تنكر شرعيتها.

بدت هذه المخاطر ظاهرة للعيان في آب/أغسطس، عندما زعم سليم إدريس في وقت متأخر بأن لهيئة الأركان دوراً في الحملة "لتحرير" المعقل العلوي للنظام.[59] ولّد الهجوم، وهو الأكبر من نوعه حتى الآن في ريف اللاذقية الجبلي المطل على الساحل، درجة ملموسة من الإثارة داخل أوساط المعارضة المتلهفة للخروج من المأزق العسكري وتوسيع رقعة القتال إلى معاقل النظام التي لم تتعرض، على عكس معاقل المعارضة، للدمار. هيئة الأركان، المتلهفة لإثبات أهميتها بذلت جهوداً مضنية لإظهار انخراطها في الأحداث.[60] لكن، وطبقاً لكل الروايات، فإن الفصائل الجهادية وأحرار الشام هي التي قادت الحملة منذ بدايتها.[61] ادعاءات إدريس وضعت هيئة الأركان في موقف غير مريح بعد عدة أسابيع، حيث خلص تحقيق مستقل إلى نتيجة مفادها أن المقاتلين كانوا قد قتلوا 190 مدنياً في القرى التي استولوا عليها، بما في ذلك عشرات الشيوخ والنساء والأطفال.[62]

بشكل أوسع، وكما توضح الحملة الوحشية في الساحل، فإن انتشار وتصاعد العنف، إضافة إلى تصاعد حدة نزعته الطائفية، أدى إلى مزيد من الاستقطاب في المجتمع وعزز قوة المتطرفين على جانبي الصراع. وبالتالي، فإن المعارضة السياسية تعرقلت بسبب التوترات بين اثنين من أهدافها المحورية وهما: الاحتفاظ بقبول النشطاء والمقاتلين المعارضين على الأرض، وفي نفس الوقت الحصول على دعم الشخصيات والمجتمعات المحلية التي، ورغم معارضتها للنظام، تخشى من البديل لحكم الأسد. لقد زاد عمق الانقسام بين هذين الجمهورين من صعوبة التوجه إلى أحد الطرفين دون تنفير الطرف الآخر.[63]

د. حدود الدعم الخارجي

1. المعارضة والغرب: لعبة الانتظار

بين منتصف وأواخر عام 2011، ومع إخفاق شهور من الاحتجاجات التي بلغت أوجها في حملة رمضان التي طال ترقبها في فك قبضة الأسد، ومع تصاعد عنف النظام، استنتج نشطاء وسياسيو المعارضة على حد سواء أن المقاومة المسلحة المصحوبة بدعم عسكري أجنبي هي وحدها التي يمكن أن تحقق النصر.[64] نظراً لأنها رأت حلف شمال الأطلسي يتدخل في ليبيا، كما زعم، لمنع حدوث حمام دم في بنغازي، فإن المعارضة شعرت

---

[59] في مواجهة انتقادات بأن هيئة الأركان لم تقدم الدعم المادي للمقاتلين في الجبال الساحلية ووسط اتهامات بأنها سعت لمنع أو وقف ذلك الهجوم، قام إدريس بزيارة المنطقة في 11 آب/أغسطس، بعد أسبوع من إطلاق الحملة. وتناول هذه الانتقادات وأعلن دعم الهيئة للحملة في مقطع فيديو يزعم أنه صور في مكان قريب من الجبهة، www.youtube.com/watch?v= kS59bq9f Vvw&feature=youtu.be.

[60] صوَّت أنصار المعارضة على الإنترنت للخروج في مظاهرات يوم الجمعة في 9 آب/أغسطس تحت شعار "أبطال الساحل قادمون"، www.facebook.com/Syrian.Revolution/posts/101532457 37700727. بعد 10 أيام، ومع تحول المعركة ضد المجموعات المسلحة، انتقدت صفحة رئيسية مناصرة للمعارضة على فيسبوك هيئة الأركان والائتلاف على حد سواء: "نسأل هيئة الأركان الموقرة: هل أنتم من خطط وفتح جبهة الساحل؟ إذا كان هذا صحيحاً، عليكم أن تعملوا بشكل حاسم على توجيه الدعم لهذه الجبهة، والفشل غير مقبول منكم. وإذا لم تكونوا أنتم من فعل ذلك، عودوا من حيث أتيتم واتركوا الأمر لأولئك [المسؤولين عن ذلك]، www.facebook.com/Syrian.Revolution/ posts/10153289911630727.

[61] أظهرت مقاطع الفيديو على يوتيوب خلال الساعات الأربع والعشرين الأولى من الهجوم مقاتلي داعش يرفعون علمهم على برج مراقبة استولوا عليه من النظام. انظر www.youtube.com/watch?v=Q2c4PyTrjac. الشيخ صقر، قائد المجموعة الجهادية صقور العز قدم نفسه كمسؤول عن تمويل "غرفة عمليات" الحملة وقدم شخصاً من أحرار الشام على أنه نائبه. وشكر حجاج العجمي ومتبرع آخر على مئات آلاف اليوروهات التي دفعاها لدعمهم. انظر twitter.com/alhooty 100/ status/367616208893657088; twitter.com/alhooty100/status/367617429 83459 2256; twitter.com/ alhooty100/status/367614598192824320; and twitter.com/alhooty100/status/3676127759313 42848.

[62] انظر "You can still see their blood: executions, indiscriminate shootings, and hostage taking by opposition forces in Latakia countryside", Human Rights Watch report, 11 October 2013.

[63] لقد كانت إحدى نتائج ذلك تقييد المعارضة ومنعها من اغتنام الفرص السياسية المحتملة. حدث ذلك في كانون الأول/ديسمبر 2012، عندما عبر نائب الرئيس السوري فاروق الشرع عن نقد غير مسبوق (رغم أن النقد صيغ بعبارات حذرة) لاعتماد النظام على الحل العسكري. كان رد فعل المعارضة مشوشاً ومرتبكاً في أحسن الأحوال، كما يتم شرحه أدناه. انظر "مقابلة حصرية: نائب الرئيس السوري فاروق الشرع يطرح بديلاً للحرب"، جريدة "الأخبار"، 17 كانون الأول/ديسمبر 2012.

[64] عضو رفيع وقائد سابق في الإخوان المسلمين قال، "نحن لا ندعو للتدخل لإسقاط النظام بل لحماية المدنيين. إن إقامة منطقة حظر جوي وممرات إنسانية ضرورية لتحقيق تلك الغاية". اتصال لمجموعة الأزمات مع علي صدر الدين البيانوني، نيسان/أبريل 2012. للمزيد، انظر تقرير مجموعة الأزمات، "هل هو الجهاد؟"، مرجع سابق.

بنوع محبط من التفاؤل فيما يتعلق باحتمال انخراط الغرب.[65] كان يتم التمسك بكل حالة موثقة من إراقة دماء المدنيين من قبل قوات النظام لمناشدة صُناع القرار المترددين في واشنطن، وباريس ولندن.

الرسائل المختلطة من العواصم الغربية أسهمت في هذه الديناميكية. كانت التأكيدات غير الملزمة الصادرة عن واشنطن بأن "أيام الأسد باتت معدودة" والتقارير عن أن الخيارات العسكرية موضع مراجعة كانت منفصلة عن سياقها وتفتقر إلى التفاصيل، وتمت إعادة تدويرها بشكل لا نهاية له في وسائل الإعلام العربية.[66] وهذا بدوره عزز الآمال بأن الدعم الغربي القوي كان وشيكاً.[67]

دفعت هذه الفجوة الواسعة بين النوايا الغربية وتوقعات المعارضة إلى حلقة من الضغوط والإحباطات. نشطاء وسياسيو المعارضة فسروا مناشدات الغرب لهم بالتوحد وتطوير هيئات تتمتع بدرجة أكبر من التمثيل على أنها تعهدات ضمنية بدرجة أكبر من الدعم حالما يفعلون ذلك.[68] لم تتحقق معظم هذه التوقعات،[69] وذاك ما حدث أيضاً للوعود الأكثر صراحة بالمساعدة الدولية التي قدمتها البلدان المانحة في المؤتمرات المختلفة لـ "أصدقاء سورية".[70]

كما يشتكي القادة السياسيون والعسكريون للمعارضة من أن الشروط المفروضة على الدعم تشكل هدفاً متحركاً. عندما أُسست هيئة الأركان في كانون الأول/ديسمبر 2012، توقع كثيرون في المعارضة أن ذلك سيقنع المسؤولين الغربيين الذين كانوا يتذمرون في الماضي من عدم وجود شريك موثوق لدى مجموعات المعارضة المسلحة. بدلاً من ذلك، باتت القوة المتنامية للفصائل الجهادية تستحضر في الغرب كسبب رئيسي لعدم تقديم الأسلحة.[71] أعضاء ما يسمى المعارضة المعتدلة شبهوا هذا بحلقة مفرغة مستحيلة؛ حيث قيل لهم بأن عليهم أن

[65] عضو سابق في المجلس الوطني السوري وأكاديمي أمريكي تحدث عن تلك الفترة قائلاً: "دُهش الجميع في سورية من أن ذلك يمكن أن يستمر. كان الناس يعتقدون أن المجتمع الدولي، وبالنظر لكل حديثه عن حقوق الإنسان، فإنه سيحتاج بضع ساعات فقط وأنه سيتدخل بالتأكيد لوقف هذا النظام المجرم". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مرهف جويجاتي، أيار/مايو 2013.

[66] تغطية الشبكات الفضائية العربية التي تحظى بالشعبية والمتعاطفة مع المعارضة (وبشكل أساسي الجزيرة والعربية) لم تضخم فقط دعوات النشطاء للتدخل الأجنبي، بل كانت تنزع أيضاً إلى إبراز التلميحات الغربية إلى احتمال التدخل العسكري. معارض سوري بارز ممن انتقدوا الدعوات المبكرة التي وجهها المجلس الوطني السوري للتدخل قال، "من المهم أن نتذكر المناخ السائد حينذاك، خصوصاً في وسائل الإعلام ـ ليس فقط في الجزيرة، بل حتى في فرنسا 24 وغيرها. كانت الحملة الإعلامية الداعية إلى التدخل الأجنبي طاغية، وأسهمت في جعل هذا المنطق [الليبي] يبدو غير قابل للإنكار". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أيار/مايو 2013.

[67] بذل الرئيس الأمريكي باراك أوباما عناية خاصة في التقليل من احتمال القيام بعمل عسكري، مرفقاً تصريحاته بأن على الأسد أن يرحل بكلمات حذرة حول فائدة تسليح المعارضة. لكن وسط تقارير متواترة تفيد بأن البنتاغون كان يخطط لخيارات عسكرية محتملة، فإن إشارات التردد التي عبر عنها الرئيس لم تلق صدى لدى المعارضة. الرسالة، كما سمعها النشطاء، والسياسيون وقادة المجموعات المسلحة، كانت تعبر عن خطاب غربي تصعيدي بشكل مستمر سيتجلى في النهاية في عمل على الأرض، كما حدث في ليبيا. وقد شاطرتهم هذا التقييم شخصيات معارضة في واشنطن التقت بمسؤولين أمريكيين. عضو سابق في المجلس الوطني السوري قال، "المجتمع الدولي يراجع قائمة تحقق. لابد لنا من المرور في جميع هذه المحاولات الفاشلة إلى أن يشعر الغرب أن لا خيار له سوى التدخل. أنا متأكد 100% من أننا نتجه إلى التدخل الدولي". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، نيسان/أبريل 2012.

[68] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في الائتلاف، اسطنبول، آب/أغسطس 2013؛ واتصالات مع أعضاء في الائتلاف وأعضاء سابقين في المجلس الوطني السوري، نيسان/أبريل ـ أيار/مايو 2013.

[69] أدت الجهود الأمريكية لإقناع أعضاء المعارضة بتأسيس الائتلاف في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 إلى توليد توقعات بزيادة متزامنة للدعم. تعليقات وزيرة الخارجية كلينتون في مطلع كانون الأول/ديسمبر ألمحت إلى شيء من هذا القبيل: "الآن وبعد تشكيل معارضة جديدة، سنفعل ما بوسعنا لدعم تلك المعارضة". "نيويورك تايمز"، 5 كانون الأول/ديسمبر 2012. لكن يذكر أن الدعم المالي الأمريكي المتوقع لم يتحقق. طبقاً لتقرير يستند إلى وثائق قدمتها وزارة الخارجية وصدر في حزيران/يونيو 2013، فإن الولايات المتحدة لم تقدم أي تمويل للائتلاف خلال الأشهر السبعة الأولى من عمره؛ وبحلول حزيران/يونيو، كان نصف المبلغ 250 مليون دولار الذي تعهدت به الولايات المتحدة في الفترة الواقعة بين كانون الأول/ديسمبر 2012 ونيسان/أبريل 2013 في طريقه إلى منظمات تعمل بشكل مستقل عن الائتلاف؛ وكان باقي المبلغ بانتظار موافقة الكونغرس. انظر ماكلاتشي، 19 حزيران/يونيو 2013.

[70] رغم أن من المستحيل الوصول إلى تتبع دقيق للمبالغ المالية التي أعطيت ومن قبل من، فإن الأدلة تدعم شكوى المعارضة من أن المانحين تباطؤوا في الوفاء بوعودهم. على سبيل المثال، في اجتماع "أصدقاء سورية" في 2 نيسان/أبريل 2012 في اسطنبول، ذكر أن دول الخليج تعهدت بتقديم 100 مليون دولار للمجلس الوطني السوري لدفع رواتب مقاتليه. بي بي سي و "نيويورك تايمز"، 1 نيسان/أبريل 2012. لكن جزءاً من التمويل المخصص لدفع الرواتب وصل بعد 6 أشهر؛ وعندما دفعت تلك المبالغ في تشرين الأول/أكتوبر، كان المجلس الوطني السوري قد أصبح في وضع حرج وبات المقاتلون مقتنعين بعدم أهميته. "ديلي ستار"، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2012.

[71] بعد أسابيع من الضغوط البريطانية والفرنسية التي أدت إلى رفع الحظر الأوروبي على توريد الأسلحة للمعارضة، أشار وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ إلى أن الدعم المادي كان ضرورياً "لأننا سنتوصل إلى حل سياسي لهذه الأزمة إذا ضمنا أن المعارضة ـ الأجزاء المعتدلة والعقلانية من المعارضة ـ لا يمكن تدميرها". لكن بعد أقل من شهر، ذكرت وسائل الإعلام البريطانية أن رئيس الوزراء ديفيد كاميرون كان قد تخلى عن خطط لتقديم السلاح، جزئياً خشية أن ينتهي الأمر به في أيدي الجهاديين. أبدى رئيس هيئة الأركان سليم إدريس غضباً شديداً قائلاً إنه دون الدعم الغربي "قريباً جداً لن يكون هناك جيش سوري حر يمكن تسليحه. ستسيطر المجموعات الإسلامية على كل شيء، وهذا ليس في مصلحة بريطانيا". "الغارديان"، 17 حزيران/يونيو 2013؛ "التلغراف"، 15 تموز/يوليو 2013؛ "نيويورك تايمز"، 16 تموز/يوليو 2013.

يعكسوا المكاسب التي حققها المتطرفون الأفضل تجهيزاً وعتاداً كشرط للحصول على الوسائل التي تمكنهم من فعل ذلك.[72]

2. التنافس الإقليمي

من بين جميع العوامل التي عقّدت جهود المعارضة، قد يكون أكثرها ضرراً هو غياب التنسيق بين داعميها الإقليميين. يعتبر قادة المعارضة حكومات تركيا، وقطر والسعودية أهم داعميهم. توفر تركيا ملاذاً آمناً للقادة السياسيين والعسكريين كي يتمكنوا من التنظيم؛ وتشكل قطر والسعودية المصادر الرئيسية للتمويل؛ وتقدم البلدان الثلاثة دعماً دبلوماسياً ولوجستياً هاماً. إلاّ أن سوء التعاون فيما بينها أدى إلى نشوء دوافع عكسية تقوض الهدف المعلن المتمثل في تطوير هيئات قيادية فعالة ومتماسكة على الجبهتين العسكرية والسياسية.

رغم أن السعودية وقطر تتشاطران هدف إسقاط النظام وإضعاف راعيه الإيراني، فإنهما تنزعان إلى دعم مكونات منفصلة في المعارضة بدلاً من دعم الهيئات الجامعة الناشئة. يذكر أن الكويت والإمارات العربية المتحدة، وهما ممولتان إضافيتان، نزعتا إلى اتباع النهج السعودي، في حين أن تركيا تعتبر أكثر قرباً من قطر.[73] في حين أن هذا الاصطفاف الإقليمي يشبه ذاك الذي نشأ فيما يتعلق بمصر، فإن الانقسام فيما يتعلق بسورية لم يكن أيديولوجياً بشكل ظاهر؛ حيث أن الطرفين يدعمان لاعبين سوريين علمانيين، في حين أن حركة الإخوان المسلمين غيّرت تحالفاتها وفقاً للرياح السياسية السائدة.[74] إلاّ أن الحد الأدنى هو نفسه: في سورية كما في مصر، استفادت أطراف المعارضة من داعميها الخارجيين لدعم مواقفها في التنافس الداخلي؛ وبالمقابل، فإن الخصومات الإقليمية أدت إلى تفاقم انقسامات المعارضة.

عسكرياً، ثمة ثلاثة عوامل بارزة. أولاً، تتخذ قطر والسعودية عادة قرارات مستقلة فيما يتعلق بالفصائل التي تدعمها، وهو ما يلحق أكبر الضرر بشبكات القيادة الجماعية.[75] ثانياً، المانحون الأفراد الموجودون في الخليج يجمعون التبرعات ويقدمونها بشكل مباشر إلى فصائل بعينها.[76] ثالثاً، لم تبذل تركيا جهداً ظاهراً لتقييد تدفق المقاتلين الأجانب الذين يعبرون أراضيها إلى شمال سوريا. العاملان الأول والثاني يحرمان شبكات القيادة الناشئة (مثل هيئة الأركان) من النفوذ المحتمل على القادة المحليين، الذين لا تتوافر لديهم الحوافز للتضحية باستقلالهم طالما توافرت لهم مصادر متعددة للتمويل. العاملان الثاني والثالث مكّنا المجموعات الأكثر تطرفاً، والتي تستفيد بشكل غير متناسب من التمويل السلفي الخاص وتدفق المقاتلين الأجانب.

وقد كان الأثر السياسي للديناميكيات الإقليمية أكثر وضوحاً. كما تتم مناقشته أدناه، فإن التنافس السعودي ـ القطري على وجه الخصوص ساعد في تشكيل توزيع السلطة في أوساط المعارضة ووضع قواعد للعبتها السياسية الداخلية. إن استغلال التنافس الخليجي الداخلي أمر جوهري لتحقيق النجاح السياسي المنفرد بقدر ما هو ضار للمعارضة برمتها. شخصية معارضة بارزة عبرت عن ذلك بعد شهرين من مساعدة تلك الشخصية لحشد الدعم السعودي لإنشاء كتلة علمانية كأبرز قوة في الائتلاف:

---

[72] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في الائتلاف، اسطنبول، آب/أغسطس 2013.

[73] المرجع السابق.

[74] انظر الجزء الرابع أدناه.

[75] انظر Rania Abouzeid, "Syria's Secular and Islamist Rebels: Who are the Saudis and Qataris Arming?", *Time*, 18 September 2012; "Who will Control the Syrian Rebels' Guns?", *The New Yorker*, 14 June 2014. هدأت حدة التنافس بين البلدين إلى حد ما بعد اجتماع أصدقاء سورية في 22 حزيران/يونيو 2013 في الدوحة، حيث انضم كلاهما إلى الدول التسع الأخرى المجتمعة في تجديد التزامها بتمرير كل الدعم العسكري من خلال هيئة الأركان. أحد أعضاء الائتلاف قدم التفسير الآتي: "هيئة الأركان مجرد مكتب. القطريون والسعوديون يملون عليها إلى من توزع الدعم؛ وهما تعملان مباشرة مع الفصائل المسلحة وتحتفظ بإدريس كجزء من العملية. سيكون من الأفضل كثيراً لو أعطته الدعم وتركت له القرار في كيفية توزيعه". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع سمير نشار، اسطنبول، آب/أغسطس 2013. أحد منظمي المعارضة أضاف: "المشكلة الأكبر هي غياب التنسيق بين البلدان الداعمة. إذا اتفقت جميعها على وضع الأموال في صناديق يسيطر عليها الائتلاف وهيئة الأركان فإن ذلك سيمنح تلك الهيئات قوة حقيقة للمرة الأولى. خذ على سبيل المثال قضية رواتب الجنود: القوائم التي تحدد من يحصل على رواتب هي بين أيدي القطرين والسعوديين، وليس في أيدي الائتلاف أو هيئة الأركان". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، اسطنبول، آب/أغسطس 2013.

[76] رغم أن السعودية تزعم أنها وضعت حداً لجهود جمع التبرعات المستقلة، فإن مثل تلك الحملات تستمر في الكويت، وإلى حد أقل، في قطر، وتجتذب تبرعات من مانحين أفراد في سائر أنحاء المنطقة. انظر، على سبيل المثال، مواداً منشورة على تويتر تذكر أرقام حسابات قطرية لجمع تبرعات لصالح مجموعات مسلحة في الغوطة الشرقية، دمشق، twitter.com/desilento/status/370115593430528000.

تمثل البلدان العربية المانحة أكبر عقبة في تقارب المعارضة السياسية وتحسين التعاون بين فصائلها. لو تمكنا من فعل الأشياء بمفردنا ودون التدخل الخارجي، لكان بوسعنا العمل معاً. إلاّ أن البلدان العربية تستعمل دعمها كأداة.[77]

[77] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، اسطنبول، آب/أغسطس 2013.

IV. إساءة اللعب بمجموعة صعبة من الأوراق

يخفق الائتلاف، كالمجلس الوطني السوري من قبله، في توفير هيئة قيادية فعالة وشاملة. رغم أن لهجة النقاشات داخل المعارضة تبدو في كثير من الأحيان شخصية أو ضيقة الأفق، فإن ثمة قضايا خلافية رئيسية لا تتعلق فقط بتوازن القوى بين الكتل السياسية المتنافسة وحلفائها الخارجيين، بل بمسائل حاسمة تتعلق بالهوية والاستراتيجية. لقد جعلت صراعات المعارضة لتسوية معادلتها الداخلية وتحديد مقاربة متماسكة تصرفاتها قائمة على رد الفعل وليس الفعل، وجعلتها غير قادرة على اتخاذ زمام المبادرة أو الاستفادة من الفرص التكتيكية السانحة. ونتيجة لذلك، فإن المجلس الوطني السوري والائتلاف أثبتا عدم قدرتهما على التأثير الفعال على عملية صنع القرار لدى مجموعات رئيسية: شخصيات النظام القوية، والمكونات الداخلية المترددة والقوى الدولية القلقة، وكذلك في أوساط النشطاء والمجموعات المسلحة على الأرض. فعلياً، فإن ما بقي لدى المعارضة هو منظمة سياسية قيادية لا تنخرط فعلياً في السياسة.

آ. تنظيم المعادلة الداخلية للمعارضة

تنتج محاولات تنظيم هيئة معارضة جامعة تحدياً بنيوياً محورياً يتمثل في كيفية تحديد الدور والوزن النسبي لمختلف المجموعات في ظروف مُنعت فيها الأطراف من التنظيم، ناهيك عن اختبار الدعم الذي تحظى به داخل البلاد من خلال المظاهرات العلنية أو الانتخابات. كما يزيد من تعقيد هذه الدوامة عاملين ميّزا الانتفاضات العربية، أي التنافس الإقليمي وعدم الإجماع حول دور الإسلام في السياسة. في تونس، ومصر وليبيا، ظهرت هذه الديناميكيات بشكل أساسي خلال العملية الانتقالية في أعقاب الإطاحة بالنظام السابق. أما في سورية، فقد ظهرت كخطوط تصدُّع رئيسية خلال الانتفاضة نفسها.

1. الديناميكيات الإقليمية والأيديولوجية لسياسة الكتل

في غياب أي معيار موثوق لقياس الدعم المحلي، فإن المحادثات التي جرت بوساطة دولية لتشكيل مظلة جامعة تميل عادة لصالح أكثرها تنظيماً وأكثرها قرباً من الدول الداعمة. بعبارة أخرى، فإن السياسات الإقليمية والدولية الأوسع، التي تحمل في معظم الأحيان مسؤولية إعاقة الائتلاف، هي في الواقع جزء لا يتجزأ من تشكيلته وبنيته الأصلية. الأشخاص الضالعون مباشرة في مبادرة رياض سيف لتشكيل هيئة قيادية أكثر فعالية استفادت من اندفاع الولايات المتحدة لتبنيها كأساس لإعادة هيكلة المعارضة؛[78] واكتسب الإخوان وحلفاؤهم داخل المجلس الوطني السوري القوة من الدعم التركي والقطري؛[79] كما تعزيز موقع مصطفى الصباغ، وهو رجل أعمال لم يكن معروفاً كثيراً قبل ذلك، بفضل الدعم القطري.[80] الشخصيات المستقلة المحرومة من مثل هذا الدعم الخارجي تُركت تحت رحمة أولئك الذين يتمتعون بمثل هذا الدعم؛ برز المعارض الدمشقي البارز الشيخ معاذ الخطيب كمرشح توافقي لرئاسة الائتلاف جزئياً من خلال وساطة آخرين في الائتلاف، لم يكونوا يخشونه بالتحديد لأنه يفتقر إلى قاعدة دعم خاصة به.[81]

---

[78] في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، قدم رياض سيف محفزاً مباشراً لتشكيل الائتلاف بالدعوة إلى "مبادرة وطنية"، وهي هيئة معارضة أكثر شمولاً تعطي الأولوية لحكومة مؤقتة لإدارة المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. انضم دبلوماسيون قطريون إلى نظرائهم الأمريكيين في الضغط على شخصيات المعارضة لتشكيل هيئة جديدة خلال أربعة أيام من الاجتماعات في الدوحة اختتمت في 11 تشرين الثاني/نوفمبر. كان البرنامج التأسيسي للائتلاف الذي نشر ذلك اليوم يستند بشكل كبير إلى مبادرة سيف، وعُيِّن هو أحد نائبي رئيس الائتلاف. Yezid Sayigh, "The Syrian Opposition's Leadership Problem", The Carnegie Papers, April 2013; Al Jazeera, 1 November 2012. النص الكامل للمبادرة موجود على الموقع www.globalarabnetwork.com/opinion/8872-2012-11-01-182451.

[79] ساعدت العلاقات القوية للإخوان في قطر وتركيا على البروز بوصفها أقوى مكونات المجلس الوطني السوري؛ ويقول منتقدوهم إن الدوحة عملت لتعزيز ثقل المجلس الوطني السوري داخل الائتلاف عند تشكيله. اتصال أجرته مجموعة الأزمات مع كمال لبواني، العضو العلماني في الائتلاف، شباط/فبراير 2013.

[80] كما تتم مناقشته أدناه، فإن الصباغ استفاد من علاقاته القوية مع قطر للظهور كأحد أقوى شخصيات الائتلاف.

[81] أكاديمي سوري مقيم في الولايات المتحدة تربطه علاقات بالائتلاف وصف القيود التي تواجه الخطيب قائلاً: "سعى معاذ من البداية إلى تركيز السلطة في الرئاسة، إلا أن حقيقة أن الائتلاف كان يعتمد بشكل كامل على الأموال القطرية منذ تأسيسه كانت تعني أن الصباغ احتفظ بنفوذ كبير" بوصفه الأمين العام. في اتصال أجرته مجموعة الأزمات مع عمرو العظم، نيسان/أبريل 2013. رغم أنه يفتقر إلى علاقات وثيقة بأي من الكتل السياسية الرئيسية في المعارضة، فإن الخطيب كان يتمتع بسمعة قوية بين نشطاء المعارضة بحكم تاريخه كرجل دين دمشقي معارض. عند انتخابه، نشرت أكثر مواقع الوسائط الاجتماعية المناصرة للمعارضة شعبية (والذي يعبر عن انتقادات متكررة للمعارضة في المنفى): "يتطلع الشعب السوري اليوم إلى رجل يأمل أن يُحكم من قبل أمثاله"، www.facebook.com/photo.php?fbid=10152374597400727&set=a.10150397575815727.619133.420796315726&type=1.

طوال الأشهر الستة الأولى من عمره، كان الائتلاف خاضعاً لسيطرة الإخوان المسلمين والصباغ. كما حدث مع المجلس الوطني السوري، فإن الإخوان ازدهروا بفضل قدرتهم الأكبر على التنظيم، والانضباط وبناء التحالفات. لم يركزوا على الأيديولوجية، وسعوا بدلاً من ذلك إلى بناء شراكات مع نخب المعارضة العلمانية وتأسيس قاعدة شعبية داخل البلاد.[82] في حين أن ذلك ساعد الإخوان على الاحتفاظ بنفوذ قوي داخل المجلس الوطني السوري والائتلاف، فإنه لم يقنع المتشككين الذين كانت لديهم شكوك بأن الإخوان يحولون موارد هذه الهيئات لدعم أجندتهم داخل البلاد.[83] رغم ذلك، ورغم استمرار الانتقادات من بعض الجهات العلمانية، فإن تمكّن الحركة من تأسيس تحالفات ذات معنى مع غير الإسلاميين ظلت ركناً من أركان استراتيجية الإخوان.

طوال العامين الأولين من عمر الانتفاضة، ظلت شراكة الإخوان مع اليساريين والليبراليين المرتبطين برياض الترك ـ أحد المعارضين السوريين الذين يحظون بأكبر درجة من الاحترام وكاتب إعلان دمشق الذي تحدى النظام عام 2005 ـ منحتها غطاءً علمانياً، والأكثر أهمية من ذلك، كتلة سياسية كبيرة وحسنة التنظيم.[84] هيمن الإخوان وحلفاؤهم على المجلس الوطني السوري واستمروا في التعاون الوثيق ككتلة قوية داخل المجلس وداخل الائتلاف، حيث كانوا يحتفظون بحوالي ثلث مقاعده إلى أن تم توسيع الائتلاف وانتخاب قيادة جديدة في أواسط عام 2013.[85]

بالنسبة للصباغ، فإنه استثمر الوقت والمال والعلاقات الشخصية في تطوير شبكة مما يسمى "ممثلي المجالس المحلية" من خلال المؤتمرات التي استضافتها منظمته خارج سورية قبل تشكيل الائتلاف. بدعم قطري قوي، برز بصفته الفائز الأكبر في محادثات تشكيل الائتلاف في الدوحة.[86] فازت عدة شخصيات من المجالس المحلية ـ بعضها تفتقر إلى أية علاقات هامة بالنشطاء في المناطق التي تزعم أنها تمثلهم ـ بعضوية الائتلاف كممثلين عن محافظاتهم، في حين أن الصباغ نفسه عُيِّن أميناً عاماً.[87] طبقاً لخصوم الصباغ في الائتلاف، فإن مزيجاً من

[82] في آذار/نيسان 2012، نشر الإخوان عهداً تجنب بشكل لافت اللغة الإسلامية والتزم بشكل صريح بالعمل على تأسيس "دولة ديمقراطية تعددية" مبنية على "دستور مدني" تضعه جمعية منتخبة بحرية. البارز أن الوثيقة نصت على أن الحقوق المتساوية بين جميع المواطنين تشمل الحق في شغل "أعلى المناصب" في الدولة، التي يفهم أنها تشمل الرئاسة. وهذا ما يفصل الإخوان المسلمين السوريين بشكل واضح عن بعض المنظمات الشقيقة لهم وفعلياً عن النظام السوري نفسه، الذي يؤكد دستوره لعام 2012 على أن "دين رئيس الجمهورية هو الإسلام". انظر "عهد وميثاق من جماعة الإخوان المسلمين في سورية"، على موقع الإخوان على الإنترنت، www.ikhwansyria. com. انظر أيضاً الدستور السوري لعام 2012.

[83] كمال اللبواني، وهو عضو علماني في الائتلاف وأحد منتقدي الإخوان، اتهم الجماعة باستعمال "دورها داخل المجلس الوطني السوري لتشكيل هيئة حماية المدنيين، التي كانت بشكل أساسي شبكة من الميليشيات في كافة أنحاء البلاد". اتصال أجرته مجموعة الأزمات شباط/فبراير 2012. الهيئة التي يشاع على نطاق واسع بأن لها صلات بالإخوان، تمنح الدعم المالي والمادي لفصائل مسلحة مختارة؛ كما يقال إن حركة الإخوان تدعم هيئة دروع الثورة، وهي شبكة من الفصائل المقاتلة حضر مؤتمرها الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر 2012 في تركيا قادة الإخوان. تقر شخصيات اخوانية بالعلاقات الحارة مع مختلف الفصائل الرئيسية لكنها تنكر تقديم الدعم المادي المباشر. اتصال أجرته مجموعة الأزمات مع زهير سالم، المسؤول الإخواني الرفيع، نيسان/أبريل 2012. بصرف النظر عن نطاق علاقات الإخوان بالمجموعات المسلحة، لا يبدو أن هذه الصلات منحتها نفوذاً مباشراً أو مكانة كبيرة في أوساط الجماعات المسلحة. أحد منظمي الإخوان الذين يزورون شمال سورية بشكل متكرر ويحتفظون بعلاقات ودية مع عدة فصائل أقر بأن انتماؤه إلى الحركة لا يكسبه الكثير من الصداقات في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة. "في الداخل، لا أعرف عن نفسي أبداً على أنني عضو في الإخوان ـ أو الائتلاف. إن فعل ذلك من شأنه فقط أن يؤذيني، حيث أن هناك الكثير من العدائية تجاهنا". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، اسطنبول، أب/أغسطس 2013. للمزيد، انظر Raphaël Lefèvre, "The Muslim Brotherhood Prepares for a Comeback in Syria", The Carnegie Papers, May 2013.

[84] العلاقة التعاونية بين شخصيات إعلان دمشق والإخوان تعود إلى تموز/يوليو 2005، عندما اجتمع رياض الترك بزعيم الإخوان حينذاك علي صدر الدين البيانوني في لندن. احتوى الإعلان الذي صدر بعد ثلاثة أشهر على لغة تؤكد دور الإسلام في المجتمع؛ وأقره الإخوان بعد يوم من إصداره. Tony Badran, "Divided They Stand: The Syrian Opposition", op. cit.

[85] قبل توسيع الائتلاف في أيار/مايو 2013، كان 22 من الأعضاء النشطين الـ 63 في الائتلاف من كتلة المجلس الوطني السوري. اتصال أجرته مجموعة الأزمات مع عضو الائتلاف برهان غليون، أيار/مايو 2013. يزعم الإخوان أن ثمة مبالغة في نفوذهم، رغم أن ما يضخم هذا النفوذ هو وجود حلفاء علمانيين وأعضاء، رغم استقلالهم عن الحركة، فإن لهم جذوراً فيها ويحتفظون بعلاقات وثيقة معها. اتصال أجرته مجموعة الأزمات مع زهير سالم، نيسان/أبريل 2012؛ ومقابلات مع أحد منظمي الإخوان وأعضاء في الائتلاف ف، اسطنبول، أب/أغسطس 2013.

[86] طور الصباغ علاقات قوية مع قطر عندما كان يدير منتدى الأعمال السوري، الذي كان يدعم مجموعات النشطاء والمجموعات المسلحة وطبقاً له، فإنه تلقى دعماً "لوجستياً من قطر". كانت قطر الداعم الرئيسي للائتلاف خلال الأشهر الستة الأولى. Roula Khalaf and Abigail Fielding-Smith, "How Qatar seized control of the Syrian revolution", *The Financial Times*, 17 May 2013.

[87] ذهبت عدة مقاعد من المقاعد الأربعة عشرة المخصصة لممثلي مجالس النشطاء المحليين لأشخاص لهم علاقات وثيقة بالصباغ. أحد الأعضاء البارزين في الائتلاف قال، "يستمد الصباغ قوته من حقيقة أن معظم حلفائه داخل الائتلاف هم ممثلو المجالس المحلية. لعب دوراً كبيراً في اختيار من يمثلهم. ليس جميع ممثلي المجالس المحلية مقربين منه ـ [ممثل دمشق] معاذ الخطيب، على سبيل المثال، ليس واحداً منهم. لكن معظمهم يسيرون مع الصباغ، لأنه يمولهم وقد فعل ذلك حتى قبل تشكيل الائتلاف من خلال منتدى الأعمال السوري، وبدعم قطري بالطبع". اتصال أجرته مجموعة الأزمات مع برهان غليون، أيار/مايو 2013. في حين أن الصباغ أقر لاحقاً بدوره في اختيار بعض ممثلي المجالس المحلية، فإن معسكره يصف الكتلة التي يقودها على أنها تحالف لشخصيات لديها تفكير مشترك وتتفق على أن العمل داخل البلاد، وليس الدبلوماسية الخارجية، ينبغي أن تكون أولوية الائتلاف. اتصال أجرته مجموعة الأزمات مع أحد

الدعم القطري ووجود حلفاء الصباغ بين ممثلي المجالس المحلية أعطاه فعلياً ربع مقاعد الائتلاف قبل توسيعه عام 2013.[88]

في آذار/مارس 2013، تحالف الإخوان وشركاؤهم في المجلس الوطني السوري مع كتلة الصباغ لانتخاب غسان هيتو رئيس وزراء مؤقت. تغلبوا على الاعتراضات القوية من الشخصيات العلمانية المستقلة داخل الائتلاف وكذلك على اعتراضات السعودية؛ حيث كان الطرفان يعتقدان بأن تحالفاً يقوده الإسلاميون بين الإخوان والصباغ، وبدعم من قطر، هو المسيطر.[89] أدت الخلافات الناشئة عن الانتخابات الإشكالية فعلياً إلى توقف عمل الائتلاف، وشل جهود هيتو لتشكيل حكومة مؤقتة وأُطلقت ديناميكيات غيّرت توازن القوى داخل المعارضة السياسية بشكل جوهري.

أظهرت الرياض علامات الانزعاج والتصميم على لعب دور أكثر مباشرة في سياسة المعارضة، ما جعل الإخوان وحلفاءهم في المجلس الوطني السوري يبحثون عن الدعم السعودي الذي أدركوا أنه بالغ الأهمية لمستقبل الائتلاف. تتوجت المحادثات بين المسؤولين السعوديين وأعضاء علمانيين في المجلس بزيارة غير مسبوقة في أيار/مايو إلى السعودية من قبل وفد في المجلس ضم فاروق طيفور، نائب المراقب العام للإخوان ومسؤول الحركة عن الشؤون السياسية للمعارضة. أثمرت ثلاثة أيام من النقاشات إشارات واضحة إلى أن المجلس سيسحب دعمه لهيتو، وكذلك فهماً بالحصول على دعم سعودي أكبر للائتلاف.[90]

وفّر الانخراط الأكثر قوة وعملية من قبل السعودية زخماً حاسماً لاندفاعة قامت بها شخصيات مستقلة وعلمانية لإضعاف نفوذ الإخوان والصباغ بتوسيع قاعدة عضوية الائتلاف. مع وصول الإحباط إلى مستويات غير مسبوقة في أعقاب انتخاب هيتو، نظم ميشيل كيلو ـ المعارض المسيحي الذي يحظى بنفوذ واسع ـ تحالفاً بين شخصيات علمانية بارزة من داخل وخارج الائتلاف. دفعت المجموعة، مستفيدة من الدعم السعودي والغربي، باتفاق لتوسيع الائتلاف خلال اجتماع عقده الأخير في أواخر أيار/مايو في اسطنبول شهد كثيراً من الخلاف والانقسام.[91] إضافة إلى منح مقاعد إضافية لممثلي النشطاء، فإن التوسيع أدى فعلياً إلى نشوء كتلتين جديدتين: الكتلة "الديمقراطية"، بقيادة كيلو، و كتلة "الجيش السوري الحر"، يختار أعضاءها سليم إدريس.[92]

مستشاري الصباغ، تشرين الأول/أكتوبر 2013؛ Roula Khalaf and Abigail Fielding-Smith, "How Qatar seized control", op. cit.

[88] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع برهان غليون، 1 أيار/مايو 2013. قدّر غليون أن كتلة الصباغ كانت تضم 18 عضواً حينذاك.

[89] يعتقد بعض النشطاء العلمانيين أن الصباغ وحلفاءه المقربون تبنوا مقاربة إسلامية براغماتية شبيهة بمقاربة حزب العدالة والتنمية في تركيا؛ لكن يصعب تقييم مثل هذه الانطباعات، حيث أن تصريحاته العلنية لا تحتوي مؤشراً أيديولوجياً واضحاً. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عمرو العظم، نيسان/أبريل 2013. الشخصيات العلمانية داخل كتلة المجلس الوطني السوري كانت تفضل أسعد مصطفى، وهو علماني ومحافظ سابق لحماه بدا أنه يتمتع أيضاً بدعم سعودي، على هيتو، رجل الأعمال غير المعروف الذي كان يعيش في الولايات المتحدة منذ عقدين من الزمن. أعضاء الائتلاف المستقلين الذين خرجوا احتجاجاً لم يعترضوا على هيتو شخصياً بل على ما ذكروا عن الكيفية التي دفع بها الصباغ وكتلة المجلس الوطني السوري إلى انتخابه دون إجماع. تبنى حلفاء الرياض داخل المعارضة موقفاً مماثلاً حيث أن لؤي المقداد، المتحدث البارز باسم هيئة الأركان والذي يُعتقد أنه مقرب من السعودية، رفض هيتو نيابة عن الهيئة، بسبب غياب الإجماع. اتصالات أجرتها مجموعة الأزمات مع كمال اللبواني، آذار/مارس 2013؛ وبرهان غليون، أيار/مايو 2013؛ انظر أيضاً وكالة الصحافة الفرنسية، 24 آذار/مارس 2013. الأعضاء العلمانيون كانوا أكثر عدداً من الإسلاميين داخل الائتلاف خلال الشهور الستة الأولى، إلا أن نفوذ العلمانيين كان أقل لأنهم لم يعملوا ككتلة؛ حيث أن بعضهم كان متحالفاً مع الإخوان، وآخرون مع الصباغ، وأولئك الذين ظلوا مستقلين لم ينسقوا بشكل وثيق فيما بينهم. طبقاً لقائمة بأعضاء الائتلاف وزعت من قبل وسائل الإعلام المناصرة للمعارضة في أيار/مايو، فإن 38 من أعضاء الائتلاف البالغ عددهم 63 كانوا من "الليبراليين"؛ و 25 من الإسلاميين. زمان الوصل، 22 أيار/مايو 2013.

[90] عضو علماني في الائتلاف واللجنة التنفيذية للمجلس الوطني السوري حضر الاجتماعات مع المسؤولين السعوديين شرح قائلاً: "هذا تغيير رئيسي. السعودية ستلعب الآن دوراً كبيراً في الجانب السياسي من ملف المعارضة يوازي دورها في الجانب العسكري. من المرجح أن يحدث ذلك على حساب القطريين". اتصال أجرته مجموعة الأزمات مع سمير نشار، أيار/مايو 2013.

[91] شخصية رفيعة شاركت في تنظيم الكتلة "الديمقراطية" أكدت أنه اجتمع مع مسؤول سعودي كبير مسؤول عن ملف سورية وأقر بأن الرياض كانت قد تعهدت بتقديم الدعم". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، اسطنبول، آب/أغسطس 2013. كما كان الدعم الغربي للتوسيع واضحاً. على سبيل المثال، أظهر مقطع فيديو تسرب من المحادثات الجانبية التي عقدت على هامش اجتماع الائتلاف في أيار/مايو السفير الفرنسي في سورية إريك شوفالييه يوبخ مجموعة صغيرة من الحضور بعد تصويت أولي على التوسيع نتج عنه قبول ثمانية أعضاء جدد، وليس 22 عضواً كما تم الاتفاق عليه. www.youtube. com/watch?v=hcM59Hw1iUI.

[92] بعد ثمانية أيام من المحادثات الصاخبة التي حظيت بسخرية النشطاء واشتملت على تدخل كبير من قبل دبلوماسيين فرنسيين، وأتراك، وسعوديين وقطريين، وافق أعضاء الائتلاف على إضافة 51 عضواً جديداً، بما في ذلك 14 من القائمة "الديمقراطية" بقيادة كيلو (هو طالب بالأصل بـ 25)؛ وثلاثة ممثلين عن "المجالس المحلية"؛ عضوان من المجلس الوطني (وكان ثلث الأعضاء من قائمة كيلو)؛ وثلاثة مستقلين. إضافة إلى الأعضاء الـ 22، أضاف الائتلاف 15 ممثلاً للجماعات المسلحة سماهم إدريس لاحقاً و 14 عضواً ناشطاً (واحد من كل محافظة) تم اختيارهم في حزيران/يونيو من قبل لجنة تابعة للائتلاف. اتهم دعاة التوسيع الصباغ بإعاقة الجهود المبذولة لهذا الغرض وألمحوا إلى أن دعم الإخوان كان مهماً في إكمال عملية التوسيع في المحصلة. الإعلان الرسمي للائتلاف موجود على الموقع www.facebook. com/photo.php?fbid=467233

الانتخابات اللاحقة التي أجراها الائتلاف في تموز/يوليو أوضحت أن ميزان القوى داخل الائتلاف قد تغير. باتت الشخصيات العلمانية مدعومة من السعودية تلعب الآن الدور القيادي. رغم ذلك، ظلت قواعد اللعبة الأساسية دون تغيير. يشتكي أعضاء كتلة الصباغ من إقصاءهم عن عملية صنع القرار، وظهرت انتقادات مألوفة بالتحيز وغياب الإجماع على نطاق واسع.[93] فعلياً، حلت شراكة حاكمة جديدة تتمتع بصلات وثيقة بالرياض محل التحالف المدعوم من قطر بين الصباغ والمجلس الوطني[94].

كتلة المجلس الوطني نفسها انقسمت، حيث انفصل الإخوان مع بعض شركائهم العلمانيين في المجلس للتحالف مع كيلو.[95] أدى هذا إلى انتخاب رئيس جديد للائتلاف هو أحمد الجربا، عضو في الكتلة الديمقراطية ومعروف بعلاقاته الوثيقة بالقيادة السعودية،[96] وأيضاً مكتب سياسي جديد وأقوى تقوده الكتلة الديمقراطية، رغم احتوائه كتلة قوية من الإخوان.[97] خلال الأسابيع الأولى من نشاط المكتب السياسي، بدا التعاون بين الأعضاء العلمانيين والإسلاميين قوياً، فيما يعتبر تطوراً ملفتاً بالنظر إلى هدف كيلو المعلن أصلاً في إضعاف نفوذ الإخوان وحقيقة أن ذلك تزامن مع إقصاء الإخوان في مصر بدعم من السعودية.[98]

2. تحدي ضم النشطاء على الأرض

رغم تخصيص ثلث المقاعد في الائتلاف للنشطاء، ورغم أن بعض مجموعات النشطاء البارزة اعترفت بالتنظيم الجديد في البداية، فإنه لم يتمكنوا من تحويل هذا إلى نفوذ حقيقي. وهذا ليس مفاجئاً. تنزع شبكات النشطاء إلى كونها غير ذات تنظيم هيكلي وتتميز باللامركزية، كما أن عقد انتخابات محلية مستحيل عملياً، وبالتالي فإن ضمان تمثيلهم في هيئات المعارضة يشكل تحدياً حقيقياً.

رغم ذلك، فإن الجهود المبذولة لمعالجة هذه المسألة كانت قاصرة. عدة مقاعد من تلك التي حجزت للمجالس المحلية أعطيت بدلاً من ذلك لأشخاص مقربين من الصباغ، ما غذى مشاعر انعدام ثقة تنامت في الأشهر التالية.[99] كما لم تتم معالجة قضية النشطاء بشكل فعال على مستوى القيادة، رغم أن شخصيتين بارزتين

840026417&l=b86fab7487&refsrc=http%3A%2F%2Ft.co%2FUvRO2dr95S&_rdr; also Reuters, 30 May 2013.

[93] أحد مستشاري الصباغ قال إن محاولات متكررة للتواصل لم تلق تعاوناً من أولئك الذين يسيطرون على المكتب السياسي حالياً. اتصال أجرته مجموعة الأزمات، تشرين الأول/أكتوبر 2013. شخصيات علمانية بارزة في المجلس الوطني السوري على يسار المكتب السياسي عبرت عن مخاوف مشابهة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع جورج صبرا، رئيس المجلس الوطني السوري وعضو الائتلاف، اسطنبول، آب/أغسطس 2013.

[94] عضو رفيع في الكتلة الديمقراطية زعم أن التحالف مع إدريس منح كتلتهما المشتركة 50 مقعداً من أصل 114 مقعداً يتكون منها الائتلاف. "هناك أكثر من مجرد تحالف انتخابي مع كتلة الجيش السوري الحر بقيادة إدريس. إنه تحالف عميق لأننا نرى فيهم حليفاً وضامناً يشاطرنا منظورنا الاجتماعي، وهم ينظرون إلينا بنفس المنظار". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، اسطنبول، آب/أغسطس 2013.

[95] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في الائتلاف، اسطنبول، آب/أغسطس 2013. مستشار سياسي لشخصية رفيعة في الإخوان شرح قائلاً: "كان هناك خلاف داخل الاخوان حول ما إذا كان ينبغي البقاء مع الصباغ وقطر، حيث أنهم الأقرب إلى مدرستنا الفكرية، أو ما إذا كان ينبغي الوقوف مع كيلو والسعوديين والوثوق بأنهم كانوا يسعون إلى تحالف ذي معنى وليس إلى تحالف انتخابي تكتيكي. كان التحالف مع كيلو والسعوديين هو الخيار الأسلم". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، اسطنبول، آب/أغسطس 2013.

[96] أحمد الجربا شخصية قبلية من شمال شرق سورية لم يكن معروفاً قبل انتخابه، ويذكر أن الجربا تربطه علاقات وثيقة بصناع القرار السعوديين ويقال إنه ساهم في توفير الدعم السعودي للمجموعات المسلحة للمعارضة قبل أن يصبح رئيساً للائتلاف. فاز على الصباغ بهامش ضيق في جولة ثانية من الانتخابات. اتصال أجرته مجموعة الأزمات مع سمير نشار، تموز/يوليو 2013؛ ومقابلات مع أعضاء في الائتلاف، اسطنبول، آب/أغسطس 2013. "الشرق الأوسط"، 7 تموز/يوليو 2013. طبقاً لشخصية رفيعة في الكتلة الديمقراطية، فإن أعضاءها فازوا في 11 من مقاعد المكتب السياسي الـ 19؛ وحصل الإخوان وغيرهم من الإسلاميين على 8 مقاعد. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، اسطنبول، آب/أغسطس 2013.

[97] قبل الانتخابات، أجرى الائتلاف تعديلاً لنظامه الداخلي لتعزيز قوة المكتب السياسي على حساب الرئاسة والأمانة العامة. كلنا شركاء، 6 تموز/يوليو 2013، all4syria.info/Archive/88695.

[98] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع شخصية رفيعة في الكتلة الديمقراطية؛ ومع مستشار قيادي كبير في الإخوان؛ ومع أحمد رمضان، عضو المكتب السياسي المتحالف مع الإخوان، اسطنبول، آب/أغسطس 2013.

[99] في بيان يعلن انسحابها من الائتلاف بعد توسيعه في أيار/مايو، أعادت شبكة نشطاء قيادية انعدام الثقة إلى وعد قطع في البداية بالسماح للمجموعات على الأرض باختيار ممثليها: "بدلاً من ذلك، تم تعيين أشخاص في مناصبهم من قبل أولئك الذين يتمتعون بالسلطة داخل الائتلاف. مرة أخرى، سرقت الثورة من ممثليها الحقيقيين". كلنا شركاء، 2 حزيران/يونيو 2013. نشطاء آخرون أكدوا أن بعض الأشخاص المعينين لم يكونوا يمثلون منظمات ذات صلة بما يجري على الأرض. ناشط دمشقي قال، "معظم المجالس التي كان يضمها الائتلاف في تشكيله الأول لم يكن لهم نفوذ يذكر على الأرض، وبعضها غير موجود أصلاً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، اسطنبول، آب/أغسطس 2013.

تربطهما علاقات قوية بالنشطاء على الأرض هما معاذ الخطيب وسهير الأتاسي، سُميا رئيساً للائتلاف ونائباً للرئيس، فإن ثقلهما السياسي داخله ظل محدوداً، لأنهما كانا يفتقران إلى دعم كتلة سياسية.[100]

ما يزيد من تعقيد تمثيل النشطاء هو واقع الممارسات السياسية في المنفى. حتى بالنسبة لشخصيات ذات شعبية مثل الخطيب، أو الأتاسي أو آخرين كانوا ناشطين داخل سورية خلال الأشهر الأولى للانتفاضة، فإن المصداقية عملة تفقد قيمتها بسرعة حالما ينخرط الشخص في اجتماعات الفنادق الفاخرة والصراعات بين الكتل، وهو ما بات يميز الائتلاف بالنسبة للعديد من السوريين.[101]

تفاقم الشعور بالغربة بين النشطاء بسبب إخفاق الائتلاف بتشكيل حكومة مؤقتة بعد انتخاب هيتو الذي ساد الانقسام حياله. ويمكن القول إن هذا بدد فرصة لبناء علاقات على الأرض بين الائتلاف والنشطاء المحليين.[102] اتضح مدى الاستياء خلال الاجتماع الطويل الذي عقد من أجل توسيع الائتلاف في أواخر أيار/مايو مع بلوغ الإحباط الذي اعتمل لأشهر تحت السطح إلى درجة الغليان. في بيان مشترك، هددت أربع شبكات بارزة للنشطاء بسحب دعمها للائتلاف إذا لم يمنح ممثلو النشطاء 50 بالمئة على الأقل من مقاعد الائتلاف.[103]

رغم أن واحدة فقط من الشبكات نفذت تهديدها، فإن توسيع الائتلاف لم يفعل الكثير لتعزيز نفوذ النشطاء المدنيين. النشطاء الأربعة عشر الذين أضيفوا في حزيران يتمتعون دون شك بعلاقات أقوى بالمجموعات على الأرض مما كان الحال في الماضي،[104] لكن تم اختيارهم من قبل أعضاء لجنة في الائتلاف تمثل الكتل المتنافسة فيه. بعبارة أخرى، فإنهم يعكسون توازن القوى بين مراكز القوى الموجودة، بدلاً من أن يشكل انضمامهم مشاركة كتلة جديدة مستقلة.[105]

ب. مسألة الاستراتيجية

إن غياب استراتيجية مباشرة ـ وهو أمر مفهوم بالنظر إلى الصعوبات التي تواجه بناء قيادة سياسية من الصفر والضغوط المتعارضة بين قناعة النشطاء والرعاة الدوليين ـ كان له ثمن باهظ. وقد عبر ذلك الغياب عن نفسه من خلال خلافات حول الشكل الذي ستتخذه نهاية الصراع وكيفية إنهائه.

وصل الجدل إلى أوجه في عام 2013، مع وصول الحرب إلى طريق مسدود وتلاشي الآمال بحدوث تدخل عسكري غربي (باستثناء فترة قصيرة لمدة ثلاثة أسابيع في أعقاب الهجمات بالأسلحة الكيميائية في 21 آب/أغسطس). عند تلك النقطة، بدأت المعارضة بالتعامل مع احتمال التسوية السياسية، ودراسة الظروف التي يمكنها في ظلها السعي نحو نهاية تفاوضية للصراع ومع من.

الخطيب، الذي كان رئيس الائتلاف حينذاك، طرح القضية في كانون الثاني/يناير. وأعلن استعداده للجلوس مع ممثلي النظام ـ حتى إنه طرح اسم نائب الرئيس فاروق الشرع كمحاور مقبول في المفاوضات المحتملة ـ إذا

---

[100] مقابلات واتصالات لمجموعة الأزمات مع أعضاء في الائتلاف ونشطاء تربطهم صلات بالائتلاف، آذار/مارس ـ أيلول/سبتمبر 2013.

[101] سهير الأتاسي، العضو المؤسس للهيئة العامة للثورة السورية، واجهت انتقادات قاسية من المجموعة حالما استلمت منصبها. وانقطعت العلاقات فعلياً بينها وبين الهيئة العامة عندما انسحبت المجموعة من الائتلاف في حزيران/يونيو 2013. انظر إيلاف، 2 حزيران/يونيو 2013 وأيضاً www.facebook.com/Suhair.Alatassi/posts/526533627381977.

[102] اتضح مدى إخفاق الائتلاف في كسب ثقة النشطاء عندما امتنع خالد أبو صلاح، أحد أبرز النشطاء الذين اختيروا لعضوية الائتلاف، عن حضور اجتماعاته الرئيسية وتخلى في النهاية عن عضويته بسبب ما ذكر عن صراع الكتل السياسية فيه وانقساماتها، ووقوعها تحت تأثير التنافس السعودي-القطري الضار وإخفاق الائتلاف في إقامة مؤسسات داخلية وتطوير علاقات قوية مع النشطاء والمجموعات المسلحة على الأرض. اتصال أجرته مجموعة الأزمات، أيار/مايو 2013. عضو إحدى مجموعات النشطاء في حلب كان أكثر صراحة عندما قال: "المعارضة السياسية ليست أكثر من حبر على ورق؛ ليس لهم أي أثر [على الأرض]، لا سلباً ولا إيجاباً". اتصال أجرته مجموعة الأزمات، آذار/مارس 2013. لقد لعب الائتلاف دوراً في تنسيق إيصال المساعدات من خلال وحدة تنسيق المساعدات، التي ترأسها الأتاسي. إلاّ أن دور الوحدة مجرد وسيط يربط البلدان المانحة بمجموعات النشطاء داخل سورية. اتصال أجرته مجموعة الأزمات مع مستشار سابق لوحدة تنسيق المساعدات، تشرين الأول/أكتوبر 2013. رغم أن هذا التنسيق يشكل خدمة مفيدة، إلاّ أنه ليس بديلاً للنشاط المباشر للإتلاف على الأرض.

[103] انظر "بيان صادر عن الحراك الثوري في الداخل السوري"، "بيان صادر عن لجان التنسيق المحلية في سورية"، www.facebook.com/notes/لجان-التنسيق-المحلية-في-سوريا/بيان-صادر-عن-الحراك-الثوري-في-الداخل-السوري/664415970252209/.

[104] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في الائتلاف ونشطاء، اسطنبول، آب/أغسطس 2013.

[105] ناشط دمشقي تربطه علاقات وثيقة بالائتلاف، ويقيم حالياً في تركيا، قال: " بعض النشطاء الشباب جزء من كتلة الصباغ وآخرون مقربون من كيلو. جميعهم يعملون مع بعضهم بعضاً وبشكل مثمر، لكن لكي تتمكن من جعل الصباغ وكيلو يجلسان مع بعضهما بعضاً فإن ذلك بحاجة إلى بعض الوساطة الخارجية. أفراد الجيل الأكبر سناً ببساطة غارقون في معاركهم القديمة". اتصال لمجموعة الأزمات، أيلول/سبتمبر 2013.

أطلق النظام سراح آلاف السجناء السياسيين وجدد جوازات سفر السوريين الذين يعيشون في الخارج.[106] بعد حوالي أربعة أشهر قدّم مبادرة أكثر تفصيلاً يفوض الأسد بموجبها كامل صلاحياته إما للشرع أو لرئيس الوزراء وائل الحلقي، ثم يغادر البلاد بأمان مع 500 من شخصيات النظام وعائلاتهم يختارها هو.[107]

في كلتا المبادرتين يمكن العثور على إشارات إلى استراتيجية سياسية بديلة ـ رغم أنها غير مكتملة ـ تتجاوز انتظار إما النصر العسكري أو التدخل الغربي. في كل منهما، سعى الخطيب للتمييز بين الأسد والدولة، وبالتالي دق أسفين بين اللاعبين العقلانيين والمتشددين داخل النظام. على نحو مماثل، حاول مناشدة الشريحة الواسعة من السوريين الذين يمكن أن يرحبوا بنهاية حكم الأسد لكنهم يخشون انهيار ما تبقى من الدولة. كانت هذه مقاربة متميزة من معارضة غالباً ما تتجاهل اختلاف المصالح والعوامل التي تحفز مختلف مكونات النظام، وقواعده وحلفاؤه. لكن، في كلتا الحالتين، أدت المعارضة المكونة من عدد من شخصيات الائتلاف إلى إحباط المبادرة ما أعفى النظام من الحاجة إلى الرد عليها.[108]

رغم إخفاق مقترحات الخطيب في الحصول على الدعم، فإن الضغوط الدبلوماسية الخارجية التي مورست منذ ذلك الحين فرضت المفاوضات على جدول أعمال الائتلاف. بدأت تلك الحملة في أيار/مايو، عندما اتفقت الولايات المتحدة وروسيا على إعادة إحياء "بيان جنيف" الصادر في حزيران/يونيو 2012 والذي يدعو لتشكيل هيئة حاكمة مؤقتة "تمارس صلاحيات تنفيذية كاملة"، بما في ذلك على الجيش وأجهزة المخابرات، وأن "يتم تأسيسها على أساس الاتفاق المتبادل".[109] تكشف العمل في ذلك الاتجاه في أعقاب الاتفاق الروسي الأمريكي على خطوات لإزالة الأسلحة الكيميائية السورية.[110]

لقد أجبرت عودة اهتمام الولايات المتحدة ببيان جنيف الائتلاف على التصدي لاحتمال إجراء مفاوضات قبل رحيل الأسد؛ كما أنه يسهم في إعاقة تشكيل حكومة مؤقتة.[111] ثم إن احتمال عقد مؤتمر "جنيف 2" للتفاوض يطرح السؤال بشأن من يشارك في وفد المعارضة؛ حيث أن وجهة نظر روسيا بوجوب حضور هيئة التنسيق الوطنية يمكن أن تعزز من أهمية الهيئة وفي نفس الوقت تعيد إشعال النقاشات والحزازات داخل المعارضة.[112]

---

[106] انظر "الشرق الأوسط"، 31 كانون الثاني/يناير 2013؛ وأيضاً مقابلة معاذ الخطيب مع العربية، 4 شباط/فبراير 2013، متوافرة على الموقع www.alarabiya.net/articles/2013/02/04/264406.html.

[107] نص المقترح المكون من 16 نقطة على مرحلة انتقالية لمدة 100 يوم، تتضمن إعادة هيكلة قوات الأمن وإجراء مفاوضات بوساطة دولية لتعيين حكومة انتقالية كاملة.
www. facebook.comahmad.mouaz.alkhatib.alhasani/posts/652145404812523.

[108] عدد كبير من أعضاء الائتلاف الذين أرعبتهم دعوة الخطيب الأحادية للتفاوض دون وضع رحيل الأسد كشرط مسبق، وضعوا خلافاتهم الأخرى جانباً بشكل مؤقت لإصدار بيان جعل الأمانة العامة للائتلاف وليس رئيسه مسؤولاً عن إصدار المبادرات واشترط أن أي تسوية سياسية ينبغي أن تستبعد الأسد والقادة العسكريين. انظر "الائتلاف الوطني يضع إطار الحل السياسي"، www.etilaf.org/date/2013/2.html?catid=10. ورفض الائتلاف فوراً مبادرة الخطيب الثانية مستنداً إلى قراره إعلان المبادرة من خلال فيسبوك بدلاً من المكتب السياسي، وعلى هذا الأساس استبعدت من جدول الأعمال في الاجتماعات المارثونية التي جرت أواخر أيار/مايو، زمان الوصل، 25 أيار/مايو 2013، zamanalwsl.net/readNews.php?id=38584.

[109] صدر البيان عن اجتماع جرى في جنيف بين وزراء خارجية الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن (الصين، وفرنسا، وروسيا، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة)، وتركيا، والعراق، والكويت وقطر. يتناول الإعلان دور الأسد في المرحلة الانتقالية. تصر روسيا على أن يترك ذلك للسوريين لكي يتخذوا قراراً بشأنه؛ أما الولايات المتحدة فتعتقد أن عبارة "الاتفاق المتبادل" تعني ضمنياً أن على الأسد أن يرحل. وكالة الصحافة الفرنسية، 9 أيار/مايو 2013؛ "البيان الختامي لمجموعة العمل بشأن سورية"، 30 حزيران/يونيو 2013 www.un.org/News/ dh/infocus/Syria/FinalCommuniqueActionGroupforSyria.pdf.

[110] وفّر التعاون بين واشنطن وموسكو في صياغة اتفاق أيلول/سبتمبر جرعة كبيرة من الزخم لعملية جنيف التي كانت قد تعطلت طوال الصيف. في اجتماع في مطلع تشرين الأول/أكتوبر، حدد وزير الخارجية الأمريكي جون كيري ووزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف منتصف تشرين الثاني/نوفمبر كموعد مبدئي لانعقاد مؤتمر "جنيف 2" تحت رعاية الأمم المتحدة. انظر نص المؤتمر الصحفي المشترك في 7 تشرين الأول/أكتوبر على الموقع www.state.gov/secretary/remarks/2013/10/ 215162.htm. إلا أن أسئلة محورية تتعلق بتركيبة وفد المعارضة وحضور إيران والسعودية ظلت دون تسوية.

[111] اتخذ الائتلاف خطوة ملموسة نحو تشكيل حكومة مؤقتة من خلال انتخاب أحمد طعمة في أيلول/سبتمبر 2013 كرئيس مؤقت للوزراء. وهو يرى في الحكومة المؤقتة وسيلة لتقديم الخدمات على الأرض ـ الغائبة بشكل ملح في العديد من المناطق التي تسيطر عليها المجموعات المسلحة والتي تقدمها المجموعات السلفية والجهادية في مناطق أخرى. طعمة إسلامي معتدل من دير الزور ومن الموقعين على إعلان دمشق عام 2005، ظل في سورية خلال أول سنتين من عمر الانتفاضة ويحتفظ بعلاقات قوية مع أعضاء الائتلاف من جميع أجزاء الطيف السياسي. كان المرشح الوحيد ليحل محل هيتو في الأسابيع التي سبقت انتخابه. مقابلات واتصالات لمجموعة الأزمات مع أعضاء في الائتلاف وناشط تربطه علاقات بالائتلاف، آب/أغسطس ـ أيلول/سبتمبر 2013؛ رويترز، 14 أيلول/سبتمبر 2013. يذكر أن الولايات المتحدة تعارض تشكيل حكومة مؤقتة على اعتبار أنها قد تعقد الجهود لتشكيل سلطة انتقالية متفاوض عليها. اتصالات لمجموعة الأزمات مع أعضاء في الائتلاف، ومستشارين، أيار/مايو ـ تشرين الأول/أكتوبر 2013؛ ومقابلات مع مسؤولين فرنسيين، شباط/فبراير ـ حزيران/يونيو 2013.

[112] انظر مقابلة وزير الخارجية الروسي لافروف في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2013 مع روسيا اليوم؛ نص المقابلة متوافر على www.mid.ru/bdomp/brp_4.nsf/e78a48070f128a7b43256999005bcbb3/c6e4172fbab9da34442 57bff0020a512!OpenDocument.

داخل الائتلاف، فإن الموقف الذي يتخذه معظم الأعضاء يعكس مطلباً ظهر من إجماع حصل بين النشطاء والمجموعات المسلحة الرئيسية؛ أي أن يستبعد أي حل سياسي بشار الأسد والدائرة الحاكمة حوله، والتي يسود فهم مشترك بأنها تضم الشخصيات القيادية في الأجهزة الأمنية. وهكذا فإن النظام وداعميه سيفكرون في مثل هذه الحصيلة فقط عندما يشعرون بأنهم يقتربون من الهزيمة.[113] من هذا المنظور فإن المفاوضات في الظروف الراهنة تشكل في أفضل الحالات إضاعة للوقت، وفي أسوأها فرصة للنظام لاستعادة المصداقية في أعين بلدان الغرب التي ـ كما يخشى هذا المعسكر ـ ستقبل بدور مستقبلي للأسد إذا كان ذلك يعني إنهاء الحرب بسرعة.[114]

استنتاجات أخرى تتبع من هذا المنظور السائد على نطاق واسع. أولاً، كي تشكل المفاوضات فرصة وليس تهديداً، على المعارضة أولاً أن تقوي نفسها عسكرياً (من خلال المزيد من الدعم الأجنبي وتعزيز التنسيق) وأن تكون لها اليد العليا في المعركة.[115] ثانياً، أن الحل السياسي، وبدلاً من أن يكون بديلاً لانتصار واضح للمعارضة، ينبغي أن يكون وسيلة لتحقيق ذلك الهدف.

هيئة التنسيق الوطنية، من جهتها، إضافة إلى آخرين يرفضون الدعم الخارجي للمجموعات المسلحة وكذلك التدخل العسكري الغربي، يعتنقون استراتيجية باتت تعتمد على تدخل أجنبي آخر أقل عنفاً. من أجل إنهاء الصراع ـ واكتساب أهمية سياسية ـ فإن هيئة التنسيق تراهن على اتفاق أمريكي روسي يفرض فعلياً حلاً سياسياً على النظام وأعدائه.[116] كانت الهيئة من بين أقوى أنصار بيان جنيف الأصلي وإعادة إحياء جنيف وتحتفظ بعلاقات بناءة مع داعمي النظام. إضافة إلى سعي موسكو لإعطاء الهيئة دوراً في المفاوضات، ثمة إشارات إلى أن إيران وحزب الله يعتبرونها شريكاً محتملاً في المعارضة.[117] لكن حتى الآن، ليس هناك أي علامة على أن أياً من تلك الأطراف مستعد للضغط على النظام بالطريقة التي تفكر بها الهيئة.

[113] اتصالات ومقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع نشطاء وأعضاء في الائتلاف، بمن فيهم زهير سالم، وسمير نشار، وبرهان غليون وكمال اللبواني، شباط/فبراير ـ آب/أغسطس 2013. قال نشار، "هذا لا يعني أننا ضد الحل السياسي، بل السؤال هو حول ماهية الحل السياسي. هل سيكون مع الأسد أو بدونه؟ إذا تنحى الأسد وأولئك الذين لطخت أياديهم بالدماء ـ قادة الأجهزة الأمنية، إلخ. ـ يمكننا أن ننتقل مباشرة إلى حكومة مؤقتة بمشاركة النظام. معظم مجموعات المعارضة المسلحة ستقبل بحل سياسي بهذه الشروط، ربما باستثناء المتطرفين. وهذا الشكل في التسوية سيسمح لنا بالمحافظة على الدولة، وهو ما تريده الأغلبية الساحقة من السوريين. لكن أي محاولة للخروج بحل لا يتنحى بموجبه الأسد سيتم رفضه من قبل معظم المجموعات المسلحة على الأرض". اتصال أجرته مجموعة الأزمات، أيار/مايو 2013.

[114] نتيجة لذلك، ثمة مخاوف واسعة داخل الائتلاف فيما يتعلق بالاندفاعة نحو مفاوضات جنيف 2؛ حيث يخشى كثيرون من أن حضور الائتلاف سيعرض للخطر ما تبقى من مصداقيته سعياً وراء حل سياسي لا يمكن، في هذه المرحلة، تحقيقه بطريقة مقبولة للمعارضة. المرجع السابق. في مواجهة ضغوط متعارضة من واشنطن ومن المجموعات المسلحة على الأرض، عوّم قادة الائتلاف مختلف الشروط المسبقة للمشاركة. في مطلع تشرين الأول/أكتوبر، قال رئيس الائتلاف أحمد الجربا إن الائتلاف سيحضر فقط للتفاوض على تسليم النظام للسلطة؛ كما جعل المشاركة مشروطة بتلقي ضمانات غير محددة من داعمي المعارضة الإقليميين ومنع إيران من حضور المؤتمر ما لم تسحب قواتها من سورية. وأضاف أن أي قرار بالحضور سيتم اتخاذه بالتشاور مع هيئة الأركان وينبغي أن يوافَق عليه بالتصويت داخل الائتلاف. مؤتمر صحفي في 7 تشرين الأول/أكتوبر، www.youtube.com/watch?v=-1gl24QuWks#t=156. يواجه أولئك الذين يدعون إلى حضور مؤتمر جنيف مقاومة قوية؛ في 13 تشرين الأول/أكتوبر، أصدر المجلس الوطني السوري بياناً يعد فيه بعدم المشاركة في الظروف الراهنة، واقترح رئيسه، جورج صبرا، انسحاب المجلس من الائتلاف إذا قرر الأخير الحضور. بي بي سي العربية، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2013.

[115] المرجع السابق. برهان غليون قال، "طالما اعتقد بشار الأسد أن بوسعه الانتصار، لن يتم تحقيق تقدم نحو الحل السياسي. ولهذا السبب، فإن على الدول التي تدعم المعارضة زيادة دعمها العسكري لقوات المعارضة إلى درجة تقنع بشار بأن الحل الأمني يفشل، ولا يستطيع الانتصار". اتصال لمجموعة الأزمات، أيار/مايو 2013.

[116] رئيس هيئة التنسيق الوطنية حسن عبد العظيم في مقابلته مع تلفزيون الميادين في 19 نيسان/أبريل 2013، www.youtube.com/watch?v=p-edp4q_swg. قال إن لا المعارضة المسلحة ولا النظام سيقدمان التنازلات الضرورية للوصول إلى حل ما لم يجبرا على ذلك من قبل الداعمين الدوليين.

[117] في اجتماع مع مجموعة الأزمات، أشار مسؤول في حزب الله بشكل إيجابي إلى هيئة التنسيق الوطنية وقال إن الحزب يتواصل معها. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، آب/أغسطس 2013.

V. الخلاصة ـ استعادة الأهمية والصلة بالأحداث

رغم جميع عيوبه ونقاط ضعفه، فإن الائتلاف يظل لاعباً محورياً. المنافسون السياسيون الموجودون، مثل هيئة التنسيق الوطنية، تتمتع بقدر أقل من المصداقية لدى قواعد المعارضة، في حين أن تراجع نفوذ النشطاء المدنيين، وتنامي قوة الفصائل الجهادية وتصاعد الاقتتال الداخلي بين المجموعات المسلحة يجعل من تشكيل جبهة سياسية أكثر تمثيلاً في غاية الصعوبة. إضافة إلى ذلك، فإن استمرار البحث الذي لا نهاية له عن معارضة سياسية أكثر مصداقية وتماسكاً، يمثل بشكل ما خلطاً بين الأسباب والنتائج؛ حيث أن مثل تلك المعارضة ستنشأ، إذا نشأت، من عملية تفاوضية تعتبر متماسكة وذات مصداقية من قبل أولئك الذين يفترض أن تمثلهم المعارضة.

وهذا ليس سبباً ولا مبرراً كي لا يفعل الائتلاف شيئاً، وينتظر أن يقدم له الآخرون فرصة ليصبح "هاماً وذا صلة بالأحداث". حتى المحافظة على البقاء وسط التجليات الحالية للصراع سيتطلب عملاً مباشراً وفورياً؛ كما أوضح بيان أصدرته عدة فصائل مسلحة كبيرة في أواخر أيلول/سبتمبر ترفض فيه هذه الفصائل شرعية الائتلاف، فإن الوضع الراهن يضعف الائتلاف ولا شك في أعين مكوّنات رئيسية من المجتمع السوري.

لقد انصرف اهتمام الائتلاف إلى جملة من القضايا الأخرى التي كان عليه التصدي لها. وقد بُدد الوقت ورأس المال السياسي على المسعى المخاتل لضمان التدخل العسكري الغربي؛ إضافة إلى الصراعات السياسية الداخلية التي غذاها التنافس الإقليمي؛ والجهود السطحية التي بذلت لإشراك النشطاء؛ والهلع الذي عانى منه الائتلاف من فكرة قيام عملية سياسية يشارك فيها النظام. لقد بذل من يفترض أنهم الأصدقاء الخارجيين للائتلاف على الأقل مقداراً من الجهد لتشجيعه على هذه الانشغالات الثانوية المؤذية يوازي الجهد الذي بذلوه لثنيه عنها.

يمكن للائتلاف وداعميه التركيز على أربعة مجالات رئيسية من أجل معالجة نقاط ضعفه بشكل مثمر.

- تحسين التنسيق بين الدول الداعمة، خصوصاً من الناحية العسكرية: من غير المرجح أن تقلص دول الخليج العربية مساعداتها للمعارضة المسلحة خشية منح الانتصار للنظام وحلفائه في إيران ولبنان، لكن بوسعهم فعل الكثير للحد من الآثار الجانبية المؤذية لتدخلهم المشتت، الذي يشكل، إضافة إلى الوحشية المفرطة للنظام، عاملاً رئيسياً يكمن وراء تنامي نفوذ المجموعات الجهادية. في مطلع تشرين الأول/أكتوبر 2012، حذرت مجموعة الأزمات من سوء التنسيق بين حلفاء المعارضة فيما تقدمه للمجموعات المسلحة، وحثتها على "ترشيد وتنسيق الدعم المقدم للمعارضة لترجيح إمكانية ظهور محاور أكثر تماسكاً، وأقوى هيكلية، وتمثيلاً وفعالية".[118] لقد كانت الجهود التي بذلت في الفترة التي تلت غير كاملة وغير فعالة في الآن ذاته.

  سيتطلب مثل هذا التنسيق المعزز خطوتين ملموستين. أولاً، ينبغي أن يكون هناك التزام حقيقي من قبل كل الدول المانحة (وخصوصاً قطر والسعودية) بتبني إطار مشترك لدعم المجموعات المسلحة يحظر جمع التبرعات الخاصة في الخليج، والتوصل إلى اتفاق حول المخولين باستلام الدعم ويفرض قواعد سلوك صارمة.

  ثانياً، على تركيا أن توقف تدفق المقاتلين الجهاديين والممولين الذين يعبرون البلاد إلى شمال سورية.

- تعزيز الخدمات الأساسية فيما يسمى بالمناطق المحررة: لا تتعلق المسألة بما إذا كان ينبغي تشكيل حكومة مؤقتة، حيث تبين أن المماحكات السياسية بين الكتل والسياسات الدولية المرتبطة بذلك تصرف الاهتمام عن هذه القضية الأساسية. بدلاً من ذلك، ينبغي أن يحقق الائتلاف حضوراً على الأرض في المجالات الأكثر أهمية لقواعده المحتملة؛ أي تقديم الغذاء وغيره من المساعدات الإنسانية؛ وإعادة الأطفال إلى المدارس؛ وضمان حد أدنى من سيادة القانون والنظام. من حيث أن تقديم مثل تلك الخدمات الأساسية أمر محوري للتنافس بين المجموعات المسلحة، فإن من شأن هذا أن يساعد في ترجيح كفة الميزان لصالح العناصر الأكثر براغماتية.

  لن يكون هذا سهلاً، بالنظر إلى تكاثر المجموعات المسلحة والصعوبات التي تعترض الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة. إن تحقيق التقدم يتطلب تعاوناً من قبل المجموعات المسلحة الرئيسية غير الجهادية، وهو هدف يمكن للداعمين الإقليميين للائتلاف أن يسهموا في تحقيقه.

- تطوير استراتيجية للتصدي على نحو عاجل للمجموعات الجهادية: يمثل تحسين التنسيق بين الداعمين الإقليميين، واتباع تركيا لسياسة مسؤولة على الحدود، وتقديم الخدمات الأساسية خطوات ضرورية، رغم

[118] تقرير مجموعة الأزمات، "هل هو الجهاد؟"، مرجع سابق.

أنها غير كافية، في هذا الصدد. على مدى العامين الماضيين، كان تقلّب المشهد المسلح في صالح أكثر مكوناته تطرفاً. بالمحصلة، يمكن دحر هؤلاء من قبل المجتمع السوري، على افتراض منحه الفضاء الضروري لإعادة تنظيم وبناء نفسه. على الائتلاف والمجموعات المسلحة المتحالفة معه التنسيق فيما بينها لحماية ودعم مبادرات المجتمع المدني وشبكات النشطاء، بالتنسيق مع الداعمين الخارجيين للمعارضة.

- التكيف مع احتمالات عملية جنيف 2: وهذا أيضاً يتطلب استراتيجية واقعية تأخذ في الاعتبار المأزق العسكري؛ والدعم الكبير نسبياً الذي يتلقاه النظام من داعميه؛ والأولويات المختلفة للحلفاء الخارجيين للمعارضة. على مكونات الائتلاف أن تسعى لتحقيق الإجماع سواء بشأن المعايير العملية للمفاوضات أو من سيمثل المعارضة. يتطلب الجانب الأول الذهاب أبعد من الشروط المسبقة المعبر عنها للمشاركة ـ وضمانات بتنحي الأسد لا تستطيع الولايات المتحدة تقديمها ولا تنوي روسيا تقديمها ـ وتطوير رؤية لما يمكن أن يكون عليه الحل التفاوضي المقبول.

من بين المسائل المحورية التي ينبغي معالجتها: كيف يمكن لنظام سياسي جديد أن يطمئن المكونات المختلفة في البلاد والتي تعاني من حالة استقطاب، خصوصاً المكونات الأكثر هشاشة؛ وكيفية إعادة بناء الأجهزة الأمنية؛ وكيفية المحافظة على المكونات الأخرى للدولة.[119] ينبغي أن يكون مصير الأسد نتيجة هذه الرؤية لا أن يسبقها.

إن الإخفاق في تطوير مثل هذه الاستراتيجية سيترك الائتلاف مع خيارات أقل جاذبية بكثير. إن رفض حضور مفاوضات جنيف سيخاطر بخسارة الدعم الدبلوماسي الغربي (وبالتالي مصدراً رئيسياً لما تبقى من أهمية الائتلاف وصلته بالأحداث) ومنح النظام، وداعميه، نصراً دعائياً هاماً. أما الموافقة على الحضور تحت الضغط وفي غياب استراتيجية فإنه سيترك الائتلاف ليعالج العملية من موقع ضعف، ويمكن أن يخسر كل النفوذ والمصداقية التي يمكن أن يحققها من خلال تحقيق التقدم في المجالات الثلاثة أنفة الذكر.

بيروت/دمشق/بروكسل، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2013

[119] لمراجعة توصيات مفصلة حول كيف يمكن للمعارضة، والنظام وحلفائهما معالجة مكونات الحل السياسي، انظر تقرير مجموعة الأزمات، "الصراع وتحولاته في سورية"، مرجع سابق.

الملحق آ: خارطة سورية

Map No. 4204 Rev. 3 UNITED NATIONS
April 2012

Department of Field Support
Cartographic Section

الملحق ب: حول مجموعة الأزمات الدولية

مجموعة الأزمات الدولية (مجموعة الأزمات) هي منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية، تضم حوالي 150 موظفاً في خمس قارات يعملون من خلال التحليل الميداني وحشد الدعم وممارسة الإقناع على المستويات العليا من أجل منع وتسوية النزاعات الخطيرة.

تقوم مقاربة مجموعة الأزمات على أساس البحث الميداني. حيث تعمل فرق من الباحثين السياسيين داخل أو بالقرب من الدول التي يوجد فيها خطر لاندلاع أو تصاعد أو تكرار حدوث صراع عنيف. وبناء على المعلومات والتقييمات المستقاة من الميدان تقوم بإعداد تقارير تحليلية تتضمن توصيات عملية موجهة إلى كبار صناع القرار الدوليين. كما تقوم مجموعة الأزمات بنشر *كرايسيز ووتش* وهي نشرة شهرية من اثنتي عشرة صفحة تقدم آخر المعلومات بأسلوب موجز حول وضع جميع حالات النزاع الأهم أو المتوقعة في العالم.

يتم توزيع تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات بشكل واسع عبر البريد الإلكتروني، وتتوافر في نفس الوقت على موقعها على الإنترنت: www.crisisgroup.org. تعمل مجموعة الأزمات بشكل وثيق مع الحكومات والأطراف التي تؤثر على الحكومات، بما في ذلك الإعلام، من أجل إبراز تحليلاتها حول الأزمات وحشد التأييد لتوصياتها بشأن السياسات.

إن مجلس مجموعة الأزمات – الذي يضم شخصيات بارزة في مجالات السياسة والدبلوماسية والأعمال والإعلام – يعمل بشكل مباشر في المساعدة على إيصال هذه التقارير والتوصيات إلى انتباه كبار صناع السياسات في العالم. يرأس مجموعة الأزمات نائب وزير الخارجية الأميركية الأسبق توماس بيكيرينغ. كما أن رئيسة هذه المجموعة ومديرتها التنفيذية منذ تموز/يوليو 2009 هي لويز آربر، الرئيسة السابقة للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، ورئيسة الادعاء العام في المحكمتين الدوليتين الخاصتين بيوغسلافيا السابقة ورواندا.

يتواجد المقر الرئيسي لمجموعة الأزمات الدولية في بروكسل، كما أن لها مكاتب في 34 موقعاً هي: أبوجا، وبانكوك، وبكين، وبيروت، وبيشكيك، وبوغوتا، وبوجامبورا، والقاهرة، وداكار، ودمشق، ودبي، وغزة، ومدينة غواتيمالا، وإسلام أباد، واسطنبول، وجاكرتا، والقدس، وجوهانسبيرغ، وكابول، وكتمندو، ولندن، وموسكو، ونيروبي، ونيويورك، وبريستينا، والرباط، وصنعاء، وسراييفو، وسيؤول، وتبليسي، وطرابلس، وتونس، وواشنطن دي سي. وتغطي مجموعة الأزمات حالياً حوالي 70 منطقة لنزاع قائم أو محتمل الوقوع في أربع قارات. ويشمل ذلك في أفريقيا بوركينا فاسو، وبوروندي، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وساحل العاج، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإريتريا، وإثيوبيا، وغينيا، وغينيا-بيساو، وكينيا، وليبيريا، ونيجيريا، وسيراليون، والصومال، وجنوب السودان، والسودان، وأوغندا، وزمبابوي. كما يشمل في آسيا أفغانستان، وبورما/ميانمار، وإندونيسيا، وكشمير، وكازاخستان، وقرغيزيا، وماليزيا، ونيبال، وكوريا الشمالية، والباكستان، والفلبين، وسيريلانكا، ومضيق تايوان، وطاجيكستان، وتايلاند، وتيمور الشرقية، وتركمانستان وأوزبكستان. أما في أوربا فيشمل أرمينيا، وأذربيجان، والبوسنة والهرسك، وقبرص، وجورجيا، وكوسوفو، ومقدونيا، وشمال القوقاز، وصربيا، وتركيا. بينما يشمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كلاً من الجزائر، والبحرين، ومصر، وإيران، والعراق، وإسرائيل-فلسطين، والأردن، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وسورية، وتونس، والصحراء الغربية، واليمن. ويشمل في أميركا اللاتينية والكاريبي كلاً من كولومبيا، وغواتيمالا، وهاييتي وفنزويلا.

تتلقى مجموعة الأزمات دعماً مالياً من طيف واسع من الحكومات والصناديق المؤسسية والمتبرعين الأفراد. وفي عام 2013، تلقت دعماً مالياً من الدوائر والوكالات الحكومية التالية: الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، الوكالة النمساوية للتنمية، ووزارة الخارجية البلجيكية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والمركز الكندي للبحوث والتنمية الدولية، ووزارة الخارجية الدنماركية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ووزارة الخارجية الهولندية، وآلية الاستقرار في الاتحاد الأوروبي، ووزارة الخارجية الفرنسية، ووزارة الخارجية الألمانية الاتحادية، ومؤسسة المساعدات الأيرلندية، وإمارة ليختنشتاين، ووزارة خارجية اللوكسمبورغ، ووزارة الخارجية النرويجية، ووزارة الخارجية السويدية، ووزارة الخارجية الاتحادية السويسرية، ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

الهيئات المؤسساتية والمؤسسات الخاصة التي قدمت تمويلاً لمجموعة الأزمات في السنوات الأخيرة تضم: مؤسسة أديسيوم، ومؤسسة كارنيغي في نيويورك، المؤسسة الخيرية، مؤسسة الحكماء، ومؤسسة ويليام وفلورا هيولیت، وهيومانيتي يونايتيد، ومؤسسة، ومؤسسة جون دي وكاثرين تي ماكارثر، ومؤسسة أوك، وجمعية أوبن سوسيتي، ومبادرة أوبن سوسيتي لغرب أفريقيا، وصندوق بلوشيرز، وصندوق روكفيلير براذرز، وأمانة فيفا.

تشرين الأول/أكتوبر 2013

الملحق ج: تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات منذ عام 2010

Israel/Palestine

Tipping Point? Palestinians and the Search for a New Strategy, Middle East Report N°95, 26 April 2010 (also available in Arabic and Hebrew).

Drums of War: Israel and the "Axis of Resistance",Middle East Report N°97, 2 August 2010 (also available in Hebrew and Arabic).

Squaring the Circle: Palestinian Security Reform under Occupation, Middle East Report N°98, 7 September 2010 (also available in Arabic and Hebrew).

Gaza: The Next Israeli-Palestinian War?, Middle East Briefing N°30, 24 March 2011 (also available in Hebrew and Arabic).

Radical Islam in Gaza, Middle East/North Africa Briefing N°104, 29 March 2011 (also available in Arabic and Hebrew).

Palestinian Reconciliation: Plus Ça Change …, Middle East Report N°110, 20 July 2011 (also available in Arabic and Hebrew).

Curb Your Enthusiasm: Israel and Palestine after the UN, Middle East Report N°112, 12 September 2011 (also available in Arabic and Hebrew).

Back to Basics: Israel's Arab Minority and the Israeli-Palestinian Conflict, Middle East Report N°119, 14 March 2012(also available in Arabic).

The Emperor Has No Clothes: Palestinians and the End of the Peace Process, Middle East Report N°122, 7 May 2012(also available in Arabic).

Light at the End of their Tunnels? Hamas & the Arab Uprisings, Middle East Report N°129, 14 August 2012 (also available in Arabic).

Israel and Hamas: Fire and Ceasefire in a New Middle East, Middle East Report N°133, 22 November 2012 (also available in Arabic).

Extreme Makeover? (I): Israel's Politics of Land and Faith in East Jerusalem, Middle East Report N°134, 20 December 2012 (also available in Arabic and Hebrew).

Extreme Makeover? (II): The Withering of Arab Jerusalem, Middle East Report N°135, 20 December 2012 (also available in Arabic and Hebrew).

Egypt/Syria/Lebanon

Lebanon's Politics: The Sunni Community and Hariri's Future Current, Middle East Report N°96, 26 May 2010 (also available in Arabic).

New Crisis, Old Demons in Lebanon: The Forgotten Lessons of Bab-Tebbaneh/Jabal Mohsen, Middle East Briefing N°29, 14 October 2010 (only available in French and Arabic).

Trial by Fire: The Politics of the Special Tribunal for Lebanon, Middle East Report N°100, 2 December 2010.

Popular Protest in North Africa and the Middle East (I): Egypt Victorious?, Middle East/North Africa Report N°101, 24 February 2011 (also available in Arabic).

Uncharted Waters: Thinking Through Syria's Dynamics, Middle East Briefing N°31, 24 November 2011 (also available in Arabic).

Popular Protest in North Africa and the Middle East (VI): The Syrian People's Slow-motion Revolution, Middle East Report N°108, 6 July 2011 (also available in Arabic).

Popular Protest in North Africa and the Middle East (VII): The Syrian Regime's Slow-motion Suicide, Middle East Report N°109, 13 July 2011 (also available in Arabic).

Lebanon's Palestinian Dilemma: The Struggle Over Nahr al-Bared, Middle East Report N°117, 1 March 2012(also available in Arabic).

Now or Never: A Negotiated Transition for Syria, Middle East Briefing N°32, 5 March 2012 (also available in Arabic and Russian).

Syria's Phase of Radicalisation, Middle East Briefing N°33, 10 April 2012 (also available in Arabic).

Lost in Transition: The World According to Egypt's SCAF, Middle East/North Africa Report N°121, 24 April 2012 (also available in Arabic).

Syria's Mutating Conflict, Middle East Report N°128, 1 August 2012 (also available in Arabic).

Tentative Jihad: Syria's Fundamentalist Opposition, Middle East Report N°131, 12 October 2012 (also available in Arabic).

A Precarious Balancing Act: Lebanon and the Syrian conflict, Middle East Report N°132, 22 November 2012 (also available in Arabic).

Syria's Kurds: A Struggle Within a Struggle, Middle East Report N°136, 22 January 2013 (also available in Arabic).

Too Close For Comfort: Syrians in Lebanon, Middle East Report N°141, 13 May 2013 (also available in Arabic).

North Africa

Popular Protests in North Africa and the Middle East (IV): Tunisia's Way, Middle East/North Africa Report N°106, 28April 2011 (also available in French).

Popular Protest in North Africa and the Middle East (V): Making Sense of Libya,Middle East/North Africa Report N°107, 6June 2011 (also available in Arabic).

Holding Libya Together: Security Challenges after Qadhafi, Middle East/North Africa Report N°115, 14 December 2011 (also available in Arabic).

Tunisia: Combatting Impunity, Restoring Security, Middle East/North Africa Report N°123, 9 May 2012 (only available in French).

Tunisia: Confronting Social and Economic Challenges, Middle East/North Africa Report N°124, 6 June 2012 (only available in French).

Divided We Stand: Libya's Enduring Conflicts, Middle East/North Africa Report N°130, 14 September 2012(also available in Arabic).

Tunisia: Violence and the Salafi Challenge,Middle East/North Africa Report N°137, 13 February 2013 (also available in French).

Trial by Error: Justice in Post-Qadhafi Libya, Middle East/North Africa Report N°140, 17 April 2013.

Iraq/Iran/Gulf

Iraq's Uncertain Future: Elections and Beyond, Middle East Report N°94, 25 February 2010 (also available in Arabic).

Loose Ends: Iraq's Security Forces between U.S. Drawdown and Withdrawal, Middle East Report N°99, 26 October 2010 (also available in Arabic).

Popular Protest in North Africa and the Middle East (II): Yemen between Reform and Revolution, Middle East Report N°102, 10 March 2011(also available in Arabic).

Iraq and the Kurds: Confronting Withdrawal Fears, Middle East Report N°103, 28 March 2011 (also available in Arabic and Kurdish).

Popular Protests in North Africa and the Middle East (III): The Bahrain Revolt, Middle East Report N°105, 4 April 2011(also available in Arabic).

Popular Protest in North Africa and the Middle East (VIII): Bahrain's Rocky Road to Reform, Middle East Report N°111, 28 July 2011 (also available in Arabic).

Failing Oversight: Iraq's Unchecked Government, Middle East Report N°113, 26 September 2011 (also available in Arabic).

Breaking Point? Yemen's Southern Question, Middle East Report N°114, 20 October 2011 (also available in Arabic).

In Heavy Waters: Iran's Nuclear Program, the Risk of War and Lessons from Turkey, Middle East Report N°116, 23 February 2012 (also available in Arabic and Turkish).

Popular Protest in North Africa and the Middle East (IX): Dallying with Reform in a Divided Jordan, Middle East Report N°118, 12 March 2012 (also available in Arabic).

Iraq and the Kurds: The High-Stakes Hydrocarbons Gambit, Middle East Report N°120, 19 April 2012 (also available in Arabic).

The P5+1, Iran and the Perils of Nuclear Brinkmanship, Middle East Briefing N°34, 15 June 2012 (also available in Arabic).

Yemen: Enduring Conflicts, Threatened Transition, Middle East Report N°125, 3 July 2012 (also available in Arabic).

Déjà Vu All Over Again: Iraq's Escalating Political Crisis, Middle East Report N°126, 30 July 2012 (also available in Arabic).

*Iraq's Secular Opposition: The Rise and Decline of Al-Iraqiya,*Middle East Report N°127, 31 July 2012 (also available in Arabic).

Spider Web: The Making and Unmaking of Iran Sanctions, Middle East Report N°138, 25 February 2013 (also available in Farsi).

Yemen's Military-Security Reform: Seeds of New Conflict?, Middle East Report N°139, 4 April 2013 (also available in Arabic).

الملحق د: مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية

CHAIR

Thomas R Pickering
Former U.S. Undersecretary of State; Ambassador to the UN, Russia, India, Israel, Jordan, El Salvador and Nigeria

PRESIDENT & CEO

Louise Arbour
Former UN High Commissioner for Human Rights and Chief Prosecutor for the International Criminal Tribunals for the former Yugoslavia and Rwanda

VICE-CHAIRS

Ayo Obe
Legal Practitioner, Lagos, Nigeria

Ghassan Salamé
Dean, Paris School of International Affairs, Sciences Po

EXECUTIVE COMMITTEE

Morton Abramowitz
Former U.S. Assistant Secretary of State and Ambassador to Turkey

Cheryl Carolus
Former South African High Commissioner to the UK and Secretary General of the ANC

Maria Livanos Cattaui
Former Secretary-General of the International Chamber of Commerce

Yoichi Funabashi
Chairman of the Rebuild Japan Initiative; Former Editor-in-Chief, *The Asahi Shimbun*

Frank Giustra
President & CEO, Fiore Financial Corporation

Lord (Mark) Malloch-Brown
Former UN Deputy Secretary-General and Administrator of the United Nations Development Programme (UNDP)

Moisés Naím
Senior Associate, International Economics Program, Carnegie Endowment for International Peace; Former Editor in Chief, *Foreign Policy*

George Soros
Chairman, Open Society Institute

Pär Stenbäck
Former Foreign Minister of Finland

OTHER BOARD MEMBERS

Kofi Annan
Former Secretary-General of the United Nations; Nobel Peace Prize (2001)

Nahum Barnea
Chief Columnist for *Yedioth Ahronoth*, Israel

Samuel Berger
Chair, Albright Stonebridge Group LLC; Former U.S. National Security Adviser

Micheline Calmy-Rey
Former President of the Swiss Confederation and Foreign Affairs Minister

Wesley Clark
Former NATO Supreme Allied Commander

Sheila Coronel
Toni Stabile Professor of Practice in Investigative Journalism; Director, Toni Stabile Center for Investigative Journalism, Columbia University, U.S.

Mark Eyskens
Former Prime Minister of Belgium

Nabil Fahmy
Former Ambassador of Egypt to the U.S. and Japan; Founding Dean, School of Public Affairs, American University in Cairo

Joschka Fischer
Former Foreign Minister of Germany

Lykke Friis
Former Climate & Energy Minister and Minister of Gender Equality of Denmark; Former Prorector at the University of Copenhagen

Jean-Marie Guéhenno
Arnold Saltzman Professor of War and Peace Studies, Columbia University; Former UN Under-Secretary-General for Peacekeeping Operations

Carla Hills
Former U.S. Secretary of Housing and U.S. Trade Representative

Lena Hjelm-Wallén
Former Deputy Prime Minister and Foreign Minister of Sweden

Mo Ibrahim
Founder and Chair, Mo Ibrahim Foundation; Founder, Celtel International

Igor Ivanov
Former Foreign Minister of the Russian Federation

Asma Jahangir
President of the Supreme Court Bar Association of Pakistan, Former UN Special Rapporteur on the Freedom of Religion or Belief

Wadah Khanfar
Co-Founder, Al Sharq Forum; Former Director General, Al Jazeera Network

Wim Kok
Former Prime Minister of the Netherlands

Ricardo Lagos
Former President of Chile

Joanne Leedom-Ackerman
Former International Secretary of PEN International; Novelist and journalist, U.S.

Lalit Mansingh
Former Foreign Secretary of India, Ambassador to the U.S. and High Commissioner to the UK

Benjamin Mkapa
Former President of Tanzania

Laurence Parisot
President, French Business Confederation (MEDEF)

Karim Raslan
Founder, Managing Director and Chief Executive Officer of KRA Group

Paul Reynolds
President & Chief Executive Officer, Canaccord Financial Inc.

Javier Solana
Former EU High Representative for Common Foreign and Security Policy, NATO Secretary General and Foreign Minister of Spain

Liv Monica Stubholt
Senior Vice President for Strategy and Communication, Kvaerner ASA; Former State Secretary for the Norwegian Ministry of Foreign Affairs

Lawrence H. Summers
Former Director of the U.S. National Economic Council and Secretary of the U.S. Treasury; President Emeritus of Harvard University

Wang Jisi
Dean, School of International Studies, Peking University; Member, Foreign Policy Advisory Committee of the Chinese Foreign Ministry

Wu Jianmin
Executive Vice Chairman, China Institute for Innovation and Development Strategy; Member, Foreign Policy Advisory Committee of the Chinese Foreign Ministry; Former Ambassador of China to the UN (Geneva) and France

Lionel Zinsou
CEO, PAI Partners

PRESIDENT'S COUNCIL

A distinguished group of individual and corporate donors providing essential support and expertise to Crisis Group.

Anonymous (3)
Frank Caufield
Dow Chemical
Frank Holmes
Investec Asset Management
Steve Killelea
Pierre Mirabaud
Ford Nicholson & Lisa Wolverton
Shearman & Sterling LLP
White & Case LLP
Neil Woodyer

INTERNATIONAL ADVISORY COUNCIL

Individual and corporate supporters who play a key role in Crisis Group's efforts to prevent deadly conflict.

CORPORATE

Anglo American PLC
APCO Worldwide Inc.
Atlas Copco AB
BP
Chevron
Equinox Partners
FTI Consulting
Lockwood Financial Ltd
PTT Public Company Limited
Shell
Silk Road Finance Ltd
Statoil
Talisman Energy
Yapı Merkezi Construction and Industry Inc.

INDIVIDUAL

Anonymous
Ryan Beedie
Stanley Bergman & Edward Bergman
David Brown
Neil & Sandra DeFeo Family Foundation
Neemat Frem
Seth & Jane Ginns
Alan Griffiths
Rita E. Hauser
George Kellner
Faisel Khan
Zelmira Koch Polk
Elliott Kulick
David Levy
Leslie Lishon
Harriet Mouchly-Weiss
Griff Norquist
Ana Luisa Ponti & Geoffrey R. Hoguet
Kerry Propper
Michael L. Riordan
Nina Solarz
Horst Sporer
VIVA Trust
Stelios S. Zavvos

SENIOR ADVISERS

Former Board Members who maintain an association with Crisis Group, and whose advice and support are called on (to the extent consistent with any other office they may be holding at the time).

Martti Ahtisaari
Chairman Emeritus

George Mitchell
Chairman Emeritus

Gareth Evans
President Emeritus

Kenneth Adelman
Adnan Abu Odeh
HRH Prince Turki al-Faisal
Hushang Ansary
Óscar Arias
Ersin Arıoğlu
Richard Armitage
Diego Arria
Zainab Bangura
Shlomo Ben-Ami
Christoph Bertram
Alan Blinken
Lakhdar Brahimi
Zbigniew Brzezinski
Kim Campbell
Jorge Castañeda
Naresh Chandra
Eugene Chien
Joaquim Alberto Chissano
Victor Chu
Mong Joon Chung
Pat Cox
Gianfranco Dell'Alba
Jacques Delors
Alain Destexhe
Mou-Shih Ding
Uffe Ellemann-Jensen
Gernot Erler
Marika Fahlén
Stanley Fischer
Malcolm Fraser
Swanee Hunt
Max Jakobson
James V. Kimsey
Aleksander Kwasniewski
Todung Mulya Lubis
Allan J. MacEachen
Graça Machel
Jessica T. Mathews
Nobuo Matsunaga
Barbara McDougall
Matthew McHugh
Miklós Németh
Christine Ockrent
Timothy Ong
Olara Otunnu
Lord (Christopher) Patten
Shimon Peres
Victor Pinchuk
Surin Pitsuwan
Cyril Ramaphosa
Fidel V. Ramos
George Robertson
Michel Rocard
Volker Rühe
Güler Sabancı
Mohamed Sahnoun
Salim A. Salim
Douglas Schoen
Christian Schwarz-Schilling
Michael Sohlman
Thorvald Stoltenberg
Leo Tindemans
Ed van Thijn
Simone Veil
Shirley Williams
Grigory Yavlinski
Uta Zapf
Ernesto Zedillo